الإشاريَّات الزَّمانيَّة عند السُّهيليّ

أ. د ميثم محمد علي
الجامعة المستنصرية/ كلية التربية
maitham_mm@uomustansiriyah.edu.iq

م. م أحمد محسن خلف
وزارة التربية/ تربية الرصافة الثانية
ahmedmuhsen729@gmail.com

الملخص

يُعَدُّ الزَّمان عنصرًا مهمًّا في تشكيل الخطاب، فيقف على تحديده معاني كثيرٍ من الألفاظ التي تشير إلى الزَّمان، وعلى هذا التحديد يجري التَّواصل المثمر بين عناصر الخطاب، وعرض هذا البحث الإشاريات الزمانية عند السهيلي وأثرها في تحليل الخطاب، إذ وجد السهيلي أنَّ الإشاريات الزمانيَّة (ظروف الزمان، والأفعال) تكون في ذاتها مشيرات زمانية مبهمة تحتاج نقطة مرجعية ينطلق منها المخاطب لتحديد المشير الزماني وفي الغالب تكون النقطة المرجعية هي الزمن الحاضر.

الكلمات المفتاحية: (التداولية، الإشاريات، الزمانية، ظروف الزمان، الأفعال)

Temporal Deixis of AL-Suhayli

Prof. Dr. Mitham Mohammad Ali
University of Mustansiriya

Ahmed Mohsen Khalaf
Ministry of Education

Abstract

Time plays an important role in forming discourse. Many of temporal utterances its meaning depend on specifying the time. And according to that, the successful communication between the elements of discourse works. This research exhibited the temporal deixes at AL- in alysing cours AL-Suhaili has discovered that the temporal deixes (the adverbs and verbs) are ambiguous in itself which needs a start point the speaker can utilize to specify the deixes (temporal) and most frequently the present time is the start point

Keywords: pragmatic, temporal deixes, adverbs, verbs

الإشاريَّات الزَّمانيَّة عند السُّهيليّ

يُعَدُّ الزَّمان عنصرًا مهمًّا في تشكيل الخطاب، فيقف على تحديده معاني كثيرٍ من الألفاظ التي تشير إلى الزَّمان، وعلى هذا التحديد يجري التَّواصل المثمر بين عناصر الخطاب، والإشارات الزَّمانيَّة هي ((كلمات تدلُّ على زمان يُحدِّده السِّياق بالقياس إلى زمن التَّكلُّم، فزمان التَّكلُّم هو مركز الإشارة الزَّمانيَّة في الكلام))[١]، ولتحديد مرجع الإشارة الزَّمانيَّة وتحليل الخطاب بلحاظها تحليلًا يؤدِّي الوظيفة التَّواصليَّة التي من أجلها أُنشِئ الكلام لابدَّ أنْ يدرك المُخاطَب لحظة التَّلفُّظ، فيتَّخذها مرجعًا يُحيل عليه، نحو قولك: (سأعودُ بعدَ ساعةٍ) فلا بدَّ أنْ يكون المُخاطَب مدركًا للزَّمن الذي قيل فيه الخطاب حتَّى يُحدِّد ما تشير إليه السَّاعة، فإذا كانت عمليَّة التَّلفُّظ جرت في السَّاعة الخامسة مساءً فإنَّ موعد الرُّجوع في السَّاعة السَّادسة مساءً، وإشارة لفظ (السَّاعة) إلى (السَّاعة السَّادسة) متوقِّف على إدراك زمن التَّلفُّظ بالخطاب مُسبقًا [٢]، فإنْ لم يُعْرف زمان التَّكلُّم أو مركز الإشارة الزَّمانيَّة التبس الأمر على السَّامع وبقيت الإشارة مبهمة المرجع لا تؤدِّي وظيفة تواصليَّة، فقولك: (بعدَ أسبوعٍ) يختلف مرجعها إذا قلتها اليوم، أو بعد شهر، أو بعد سنة، فإذا قيلت في نصٍّ من غير تحديد زمن التَّلفُّظ تبقى الإشارة مبهمة [٣].

تشكّل دراسة الإشاريَّات الزَّمانيَّة مكانة متميِّزة في دراسة الإشاريَّات، فزمن التَّلفُّظ عنصر فعَّال في تحديد مرجعيَّات الخطاب، فدلالة الألفاظ الدَّالة على الزَّمان متوقِّفة على تحديد الزَّمان الذي جرى فيه التَّلفُّظ، ويجب أنْ يكون هذا الزَّمان حاضرًا في ذهن المتلقِّي سواء أكان المتلقِّي قارئً أم مخاطبًا؛ لكي يُحدِّد مرجعيَّات الإشاريَّات الزَّمانيَّة.

وقسَّم جان سيرفوني الإشاريَّات الزَّمانيَّة إلى ثلاثة أقسام بحسب الزَّمان الذي تشير إليه:

القسم الأول: إشاريَّات زمانيَّة تشير إلى الزَّمان الحاضر الذي يتحدَّد فيه الملفوظ، أي تشير إلى زمن إنتاج الملفوظ في حال تلفُّظه، ومن الألفاظ التي تشير إلى هذه العناصر هي (الآن واليوم) وغيرهما من الألفاظ، فهي إشاريَّات مثلها مثل (أنا وأنت) في الدَّلالة على الحضور لكن هذه تشير إلى الزَّمان وتلك إلى الأشخاص.

والقسم الثَّاني: إشاريَّات زمانيَّة تشير إلى الزَّمان الماضي، ولكنَّ تحديد مرجعها مرتبط بزمن التَّلفُّظ، نحو قولك: (ذهبَ أَمْسِ) فتحديد اليوم الذي يشير إليه اللَّفظ (أمْسِ) مرتبط بتحديد زمن التَّلفُّظ الذي جرى فيه الخطاب، فكلُّ مرَّة نلفظ فيها كلمة (أمْسِ) فيه تشير إلى اليوم الذي سبق التَّلفُّظ.

والقسم الثالث: إشاريَّات زمانيَّة تشير إلى المستقبل، وتحديد مرجعها أو ما تشير إليه مرتبط بتحديد زمن التَّلفُّظ الذي جرى فيه الخطاب، فـ(غدًا) في قولك: (سَيَجِيءُ غدًا) تشير إلى اليوم الذي يلي اليوم الذي جرى فيه الخطاب(٤).

ويرى بنفنيست أنَّ الإشارة الزَّمانيَّة تتعلَّق بالزَّمان اللِّسانيّ الذي يرتبط بممارسة الكلام، ولا ترد لحظات الزَّمان في اللُّغَة بوضعها الخاصّ، بل تأتي بوصفها علامات خلفيَّة أو أماميَّة فقط، انطلاقا من الحاضر(٥)، أي إنَّ زمن التَّلفُّظ الحاضر هو نقطة انطلاق الإشارة الزَّمانيَّة سواء أكانت قبليَّة ماضيَّة أم بعديَّة مستقبليَّة، ويجب أنْ يشترك المُتكلِّم والمُخاطَب في زمن التَّلفُّظ، وهذا شرط أساسيٌّ في فهم مقاصد الخطاب، وإنجاح العمليَّة التَّواصليَّة بتحديد المشير الزَّماني بلحاظ عمليَّة التَّلفُّظ (٦).

والزَّمان الحاضر فترة زمانيَّة يخلقها عمل التَّلفُّظ ولا تضبط إلَّا بالإنجاز، ويعدُّ الزَّمان الحاضر من أهم المشيرات المقامية الزَّمانيَّة، إذ إنَّه الزَّمان الذي يعكس عمل التَّلفُّظ حال وقوعه، وبلحاظه يعد الزَّمان الماضي والمستقبل من المشيرات المقامية؛ لأنَّهما يتحدَّدان بتحديد الزَّمان الحاضر أو زمن إنتاج التَّلفُّظ ، فهو المؤسِّس للدَّلالات الزَّمانيَّة وبدونه لا يمكن للُّغة أنْ تعبِّر عن حركة الزَّمان (٧).

ومن أجل تحديد ما تشير إليه المشيرات الزَّمانيَّة، وتأويل الخطاب بلحاظها، يلزم من المُخاطَب أنْ يدرك لحظة التَّلفُّظ، فيتَّخذها مرجعًا يعتمد عليه في تحديد ما تشير إليه المشيرات الزَّمانيَّة، ويُؤوِّل الخطاب بناءً على معرفتها(٨)، ويُسْهم السِّياق في تحديد ما تشير إليه ألفاظ الزَّمان، فلفظ (اليوم) قد يعني اليوم الحالي، وقد يشمل العصر الذي نعيش فيه، ولا يتحدد باليوم الفلكي، وتحديد ما تشير إليه هذه الألفاظ موكل إلى السِّياق الذي تستخدم فيه هذه العناصر الإشاريَّة(٩)، وينظر المنهج التَّداوليّ إلى الزَّمان أنَّه ((ينبني على فكرة ارتباط الدَّلالة الزَّمانيَّة بالمنظور الذاتي وبالمقاصد، فالإحالة الزَّمانيَّة في هذا التَّصور غير منفصلة عن السِّياق ومقاصد المُتكلِّم)) (١٠).

ويرى السُّهيليّ أنَّ الظُّروف (غد، واليوم، وأمس) عبارة عن جملة من حركات الفلك، إذ قال: ((القول في (أمس) و(غد) و(اليوم) أنَّ الأيَّام لمَّا كانت متماثلة من حيث كان كلُّ واحدٍ منها عبارة عن جملة من حركات الفلك، والحركات متماثلة بأنفسها لا يتميَّز يوم من يوم بصفة نفسيَّة، إذ المثلان مشتركان في جميع صفات النَّفس، ولا بصفة معنويَّة؛ لأنَّ الصفة المعنوية لا تقوم بالحركة ولا بعَرَض من الأعراض؛ لأنَّ المعنى لا يقوم بالمعنى، لم يبقَ إلَّا تمييزها بالأعداد؛ ولذلك جعلوا أسماء أيَّام الأسبوع مأخوذة من العدد، كقولهم: الاثنين، والثَّلاثاء، والأربعاء، ونحو ذلك، أو بالأحداث الكائنة فيها نحو قولك: (اليوم الذي خرج فيه زيد)، فخصَّصته بما قارنه من الفعل الذي هو حركة للفاعلين، كما أنَّ الزَّمان حركة للفلك، وكلّ واحد منهما حادث يتخصَّص بمقارنة صاحبه، أيّهما كان أعرف عند المُخاطَب كان وقتًا للآخر مخصصًا له، فإذا ثبت ذلك فأقرب الأيَّام إليك يومك الذي أنت فيه، فيقال: (فعلتُه في اليوم الذي فرط قبل هذا اليوم الذي نحن فيه)، ويقال في (غد) نحو ذلك))(١١).

ويظهر لنا من قول السُّهيليّ أنَّ الظروف (غد واليوم وأمس) أيَّام، والأيَّام لا يتميز فيها يوم من يوم بصفة خاصة؛ لأنَّها أيَّام متشابهة من حيث أنَّها حركة للفك، فهي ظروف زمانيَّة مبهمة تحتاج للتمييز وفكّ الإبهام، ولفكِّ إبهامها وإيضاح الزَّمان المراد من

تلك الألفاظ، سلك السُّهيليّ طريقين الأوّل: ذكر اليوم بالعدد كالثلاثاء والأربعاء والخميس، فذكْر اليوم بالعدد يزيل الإبهام، وإزالة الإبهام بالعدد تتطلب علم المُخاطَب باليوم المقصود الذي ذكر بالعدد كونه من هذا الأسبوع أو الأسبوع المقبل أو الفائت، فقولك: (جئتُ يومَ الأحد) فـ(الأحد) يجب أنْ يكون معلومًا للمخاطب كونه من هذا الأسبوع أو الذي قبله. أمَّا الطريق الثاني: فهو أنْ يتخصص الزَّمان بالحدث الذي جرى فيه نحو قولك: (اليوم الذي خرج فيه زيد)، فالحدث يزيل الإبهام عن ظرف الزَّمان (اليوم) ويُحدِّده، وبه يتحدد المشار إلية بظرف الزَّمان.

وجعل الزَّمان الحاضر هو مركز الحركة الزَّمانيَّة؛ لأنَّه أقرب الأزمان للمُتكلِّم بقوله: فأقرب الأيَّام إليك يومك الذي أنت فيه، وبلحاظه يؤرخ المُتكلِّم للماضي نحو قولك: زرت زيدًا في اليوم الذي فرط هذا اليوم. وهنا تناول السُّهيليّ الزَّمان بوصفه عنصرًا إشاريًا، يسهم في عملية التَّواصل بين أطراف الخطاب في كلامه على ظروف الزَّمان مرة وزمن الفعل بلحاظ ظرف الزَّمان مرة أخرى.

الزَّمان عند السُّهيليّ

قضية الزَّمان من القضايا التي شغلت بال كثير من الباحثين، فلاسفة ولغويين ونحويين؛ وذلك لِمَا للزمان من أهمية، فقد ذكر مالك المطلبي أنَّ الباحثين المعاصرين فرَّقوا بين ثلاثة أنواع من الزَّمان: الزَّمان الفلسفي المنطقي، والزَّمان الفلكي، والزَّمان اللُّغويّ، وقال المطلبي: بغية تحديد الزَّمان اللُّغويّ ينبغي لنا أنْ نعيد النَّظر في نوعين من الزَّمان، وهما الزَّمان الفلسفي: وهو ليس في جوهره زمنًا، بل هو النَّظر في الزَّمان داخل الوجود الماديّ أو خارجه، فهو نظر عقليّ، وما دام نظرًا عقليًّا، فهو محل خلاف، والزَّمان الفلكيّ وهو آلة قياس الإنسان للأحداث كما المسطرة آلة قياس المسافة، فهو زمن له وجود محسوس، وكلاهما بإزاء الزَّمان اللُّغويّ الذي هو صيغ ذوات دلالات زمنيَّة وجوديَّة، وقد يتداخل هذا الأخير بين القسمين الأوَّلين، ويكمن التَّداخل بين الزَّمان الفلسفي واللُّغويّ في ما يسمى بـ(الظروف)، ويتداخل الزَّمان الفلكيّ مع الزَّمان اللُّغويّ، فكلاهما يشتركان بوجود أبعاد مكانية وكلاهما يشمل على التقسيم الماضي والحاضر والمستقبل[١٢]. وعليه يكون الزَّمان اللُّغويّ هو الآلة التي يعبر بها عن كلا القسمين الأوَّلين، ويرى محمود نحلة أنَّ العناصر الإشارية الزَّمانيَّة قد تشير إلى الزَّمان الكوني اليوم والسنة، أو تكون دالة على الزَّمان النَّحوي، وهما قد يتطابقان في سياقٍ ما، أو يختلفان في سياقٍ آخر، فقد تستعمل صيغة الحال للدلالة على المضي، والزَّمان النَّحوي لا يطابق الزَّمان الكوني في كثير من أنواع الاستعمال[١٣].

أمَّا السُّهيليّ فقد ذكر الزَّمان في أكثر من موضع ويرى أنَّه حركة الفَلَك، إذ قال: ((وأمَّا الزَّمان فهو حركة الفلك، فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلَّا من جهة الاتِّفاق والمصاحبة إلَّا أنَّهم قالوا: (فعلت اليوم)؛ لأنَّ (اليوم) ونحوه أسماءٌ وضعت للزَّمان ليؤرّخ بها الفعل الواقع فيها، فإذا سمعها المُخاطَب علم المراد بها، واكتفى بصيغتها عن الحرف الجار))[١٤]. وقال في مكان آخر: إنَّ ((الزَّمان لمَّا كان أحداثًا تحدث عن حركة الفَلَك، وكان البشر يحتاجون إلى تقييد أحداثهم وتأريخها بأحداثٍ تقارنها معلومةً عند المُخاطَب، كما يقيدونها بالأماكن التي تقع فيها، جعل الله – تعالى – لهم في حركات الفلك حوادث تختلف بما يقارنها من النُّور والظُّلمة، وارتفاع الشَّمس وانحدارها؛ لأنَّ الحركات لا تختلف لذواتها ولا تتميز بأنفسها، ولمَّا كانت هذه الحوادث التي هي أجزاء الزَّمان معلومةً عند جميع المُخاطَبين، جعلوها تأريخًا وتقييدًا لأفعالهم وحياتهم وموتهم وجميع الأمور النَّازلة بهم)) [١٥]، ونستشفُّ من كلام السُّهيليّ المذكور آنفًا أمورًا عدة، هي:

١– إنَّه يفرق بين الزَّمان الفلكي والزَّمان النَّحوي الذي عبَّر عنه بحركة الفاعل[١٦]، فكلام السُّهيليّ عن الزَّمان كان بلحاظ حركة الفلك، وهو الزَّمان المادي المحسوس الذي هو حركات محدَّدة ومضبوطة، غير الزَّمان اللُّغويّ الذي تتداخل فيه الأحداث الزَّمانيَّة الفلكيَّة.

٢– إنَّ تلك الألفاظ (ظروف الزَّمان) تقيد الزَّمان الفلكي وتقسمه إلى أجزاء معلومة للمخاطب، وقد يقيد الزَّمان بالحركات والأحداث كحركات الفصول وإحداث الفعل.

٣– وُضعت للزمان الفلكي ألفاظٌ يُعبَّر بها عنه متَّفق عليها بين أطراف الخطاب، فإذا سمعها المُخاطَب علم المراد بها نحو (اليوم) فهو معلوم للمُخاطَب كونه الزَّمان الحالي الذي جرى فيه التَّكلُّم، والأمس والغد وغيرها. وهذا محدَّد بالدَّلالة الأصلية أو الوضعيَّة لتلك الألفاظ، أمَّا إذا اختلفت دلالات تلك الألفاظ فلا تكون معلومة لجميع المخاطبين، كما في النقطة أدناه.

٤– أمَّا قوله: إنَّ أجزاء الزَّمان معلومةً عند جميع المُخاطَبين، لا يمكن حمل ذلك على العموم؛ لأنَّ الزَّمان أو أجزاءه، لمَّا دخلت في حيز اللُّغَة واستعمالاتها اعتورها بعض الغموض والاختلاف في دلالتها، وإنْ كان الزَّمان واحدًا ومحدَّدًا فلكيًّا، لكنَّ النَّظر إلى بعض تفصيلاته وأجزائه قد يكون موضع غموض أو انصراف ذهن أو عدم معرفة المراد؛ وذلك لأنَّ دلالات ألفاظ الزمان أو أجزاءه قد تختلف من سياق إلى آخر فلفظ (اليوم) قد يرد ويكون المراد منه اليوم الحالي الذي جرى فيه التَّلفُّظ أو قد يراد به إشارة لمعنى آخر كيوم القيامة، فهو يختلف عن اليوم عندنا من عدة جهات منها في مدَّته الزَّمانية وفي كيفيته، فاليوم الأرضيُّ مقدَّر بحركة الفلك أمَّا اليوم السَّماوي أو في عالم الآخرة لا علم لنا عن كنهه وماهيته؛ لجهلنا بتفاصيل عالم الآخرة، وكذلك لفظ (الأمس) قد يكون المراد به اليوم الذي مضى قبل يومك هذا أو قد يراد به الزَّمان الغابر، وكلُّ ذلك يُحَدَّد بلحاظ السِّياق أو بعض الآليات التَّداوليَّة الأخرى، وهذا ما يعطي الإشاريات الزمانية إبهامها وغموضها، فيحتاج المحلل اللُّغويّ أو المُفسِّر أو المتلقِّي إلى الإفادة من العناصر التَّداوليَّة لتحليل قولٍ ما ومعرفة المراد منه. وخلاصة القول إنَّ أجزاء الزمان ليست معلومة لجميع المخاطبين، عندما يكون الزَّمان انصهر في اللُّغَة وجاء التَّعبير عنه بألفاظ مختلفة بين قبيلة وأخرى، أو تكون دلالات الألفاظ أنفسها مختلفة كما في ألفاظ الأضداد الدالة على أجزاء الزمان كـ(السدفة) فتعني الضوء إشارة للنَّهار في سياق ما في لهجة قبيلة، والظلمة إشارة لليل في سياق ما في قبيلة أخرى.

أولًا: الإشارة في ظروف الزَّمان

١– ظرف الزَّمان (اليوم)

قال السُّهيليّ: ((فأمَّا (اليوم) إذا كان ظروفًا فهو كـ(الآن)، استغنوا بلزوم الألف واللَّام له عن أنْ يصفوه أو يضيفوه أو يسموه باسم علم غير هذا اللَّفظ، كما فعلوا ذلك بالنَّجم – أعني: الثُّريا – وفي المدينة – أعني: مدينة رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – وفي غير ذلك مِمَّا ألزم الألف واللَّام عرفًا واستحقاقًا، فكذلك (اليوم) إذا أردت اليوم الذي أنت فيه، وكذلك (السَّاعة) و(اللَّيلة)، استغنوا بالمشاهدة ولزوم الألف واللام عن إلحاقهما بالأسماء الأعلام)) [١٧]. ونلحظ من كلام السُّهيليّ أمورًا عدَّة يمكن إجمالها في النقاط الآتية:

١– أنَّ لفظ (اليوم) إذا كان ظرفًا للزَّمان فهو كـ(الآن) في الدَّلالة على الحال؛ لأنَّ (الآن) ظرف من الزَّمان يشير إلى الزَّمان الحاضر الذي وقع فيه كلام المُتكلِّم[١٨]، وكذلك هو ظرف الزَّمان (اليوم) يشير إلى الزَّمان الذي وقع فيه التَّكلُّم حال التَّلفُّظ فيه؛ للزومه الألف واللام.

٢– ذكر السُّهيليّ قصد المُتكلِّم وإرادته، وهما من العناصر المهمة في تحديد ما تشير إليه العناصر الإشارية، فإرادة المُتكلِّم من إيراد لفظ (اليوم) الإشارة إلى اليوم الذي هو فيه مغنٍ له من الوصف أو الإضافة لرفع الإبهام عنه، فإرادة المُتكلِّم وقصده يرفعان الإبهام عن لفظ (اليوم)، وكذلك أمر آخر ساهم في إشارة لفظ اليوم للزمان الحاضر هو دخول الألف واللام، وهي عنصر إشاري لأمر معهود بين طرفي الحوار، فإيراد لفظ (اليوم) معرفًا بالإلف واللام فيه إشارة إلى اليوم الذي جرى فيه التَّكلُّم غالبًا.

٣– أشار السُّهيليّ إلى عنصر المشاهدة وهو من العناصر التَّداوليَّة التي تشير إلى حال التَّلفُّظ أو وقت إجراء الخطاب، فإزالة الإبهام من الألفاظ (اليوم، والسَّاعة، واللَّيلة) تكون بحال المشاهدة في وقت التَّكلُّم، فقول المُتكلِّم: جئت السَّاعة، فيكون حال المشاهدة فيه كفيلًا برفع الإبهام عن لفظ (السَّاعة)، فإذا كان وقت التَّكلُّم السَّاعة العاشرة صباحًا، فلفظ (السَّاعة) في المثال يشير إلى السَّاعة العاشرة صباحًا بدلالة حال المشاهدة، وكذلك هو لفظ (اليوم) تغني فيه المشاهدة عن تحديد اليوم المقصود الإشارة إليه.

(يوم) في قولة تعالى: ﴿لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى التَّقْوَى مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ﴾ [التوبة: من الآية ١٠٨]

قال السُّهيليّ: ((وفي قوله سبحانه: ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾، وقد عُلِمَ أَنَّهُ ليس أوَّل الأيَّام كلِّها، ولا أضافه إلى شيء في اللَّفظ الظَّاهر، فَتَعَيّنَ أَنّهُ أُضِيفَ إلى شيءٍ مضمر، فيه من الفقه صحة ما اتَّفق عليه الصَّحابة مع عمر حين شاورهم في التَّاريخ، فاتَّفق رأيهم أنْ يكون التَّاريخ من عام الهجرة؛ لأنَّه الوقت الذي عزَّ فيه الإسلام، والذي أُمِّرَ فِيهِ النَّبيّ– صلَّى الله عليه وسلَّم– وَأَسّسَ الْمَسَاجِد. وَعَبَدَ اللّهَ آمِنًا كَمَا يُحِبُّ، فوافق رأيهم هذا ظاهر التَّنزيل، وفهمنا الآن بفعلهم أنَّ قوله سبحانه ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾، أنَّ ذلك اليوم هو أوَّل أيَّام التَّاريخ الذي يُؤرَّخ به الآن، فإنْ كان أصحاب رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – أخذوا هذا من الآية، فهو الظَّنُّ بِأَفْهَامِهِم، فَهُم أَعْلَمُ النّاسِ بِكِتَابِ اللّهِ وَتَأْوِيلِهِ، وَأَفْهَمُهُمْ بما في القرآن من إشارات وإفصاح، وإنْ كان ذلك منهم عن رأيٍ واجتهادٍ، فقد عُلِمَ ذَلِكَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَكُونُوا، وأشار إلى صحته قَبْلَ أنْ يفعل، إذ لا يُعقل قول القائل: فعلتُه أوَّل يوم، إلَّا بإضافة إلى عامٍ معلومٍ أو شهرٍ معلومٍ، أو تاريخٍ معلومٍ، وليس هاهنا إضافة في المعنى إلَّا إلى هذا التَّاريخ المعلوم لعدم القرائن الدَّالة على غيرِه مِن قَرِينَةِ لَفْظٍ أَوْ قَرِينَةِ حَالٍ))[١٩].

لحظ السُّهيليّ الإبهام في ظرف الزَّمان (يوم) لعدم تحديده بالإضافة، ونفى أنْ يكون إشارة إلى اليوم الأوَّل لوجود الزَّمان، وهذا علمه السُّهيليّ من سياق الحال في الآية ومن ملابسات القول؛ لأنَّ أوَّل الأيَّام كلها يتعلق بخلق الكون، والزَّمان لازم لخلق الكون؛ لأنَّ الزَّمان حركة الكون.

ولرفع الإبهام عن ظرف الزَّمان قال السُّهيليّ وجب أنْ يكون ظرف الزَّمان مضافًا إلى شيء مضمر، وقدَّر أنَّه مضاف إلى أوَّل يومٍ من التَّاريخ الهجري؛ لأنَّ ذلك التَّاريخ عزَّ فيه الإسلام، وأُسِّسَتْ فيه الْمَسَاجِد، فتكون الإشارة إلى أوَّل يومٍ من أيَّام التَّاريخ الهجريّ الأوَّل من محرم. واستدلَّ على ذلك باتِّفاق الصَّحابة على تَحديد عام الهجرة بدايةً للتَّاريخ الهجريّ.

إنَّ استدلال السُّهيليّ على أنَّ ظرف الزَّمان يشير إلى التَّاريخ الهجري باتِّفاق الصَّحابة، فيه نظر إذ إنَّ التَّاريخ الهجريّ بوصفه تاريخًا لتسجيل الأحداث وُضِعَ بعد نزول القرآن، فكيف تكون الإشارة إلى يوم لم يُحَدَّد بعدُ؟ بل كلامه على تحديد التَّاريخ الهجري يدلُّ على أنَّ الصحابة أفادوا من الآية لتحديد هجرة الرَّسول (صلَّى الله عليه وآله) بداية للعام الهجري.

وقول السُّهيلي: (لا يُعقل قول القائل: فعلتُه أوَّل يوم، إلَّا بإضافة إلى عامٍ معلومٍ أو شهرٍ معلومٍ، أو تاريخٍ معلومٍ، وليس هاهنا إضافة في المعنى إلَّا إلى هذا التَّاريخ المعلوم لعدم القرائن الدَّالة على غيرِه مِن قَرِينَةِ لَفْظٍ أَوْ قَرِينَةِ حَالٍ)، أيضًا فيه نظر؛ لأنَّ التَّاريخ الهجري غير معلوم حال نزول الآية فكيف تكون الإشارة إليه؟

أقول إنَّ سياق الآية يدل على أنَّ (أول يوم) يشير إلى اليوم الأول الذي أُسّسَ فيه المسجد – وهو مسجد قُبَاء، وقيل مسجد الرَّسول، وقيل كلّ مسجد[٢٠] – قال الطَّبري من أوَّل يوم بنائه، وقال الطَّبرسي من أوَّل يوم وضع أساسه[٢١]. فتكون الإشارة إلى اليوم الأوَّل الذي أُسّسَ فيه مسجد قُبَاء، والأَوْلى من ذلك أنْ تكون الإشارة إلى وقت بناء كلِّ مسجدٍ على التَّقوى في زمن الرَّسول (صلَّى الله عليه وآله) وإنْ كان سبب نزول الآية مسجد قُبَاء؛ وذلك لدلالة التَّنكير في لفظ (مسجد)، والتَّنكير يدلُّ على العموم، وجاء في أضواء البيان: الآية ليست خاصة بمسجد قُبَاء، وإنمَّا هي عامَّة في كلِّ مسجد أُسِّسَ على التَّقوى من أوَّل يوم[٢٢].

والسُّهيليّ ذكر قبل كلامه المتقدم أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾، ((يَقْتَضِي مَسْجِدَ قُبَاءٍ لِأَنّ تَأْسِيسَهُ كَانَ فِي أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ حُلُولِ رَسُولِ اللهِ– صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ– دَارُ مُعْجِزَتِهِ وَالْبَلَدُ الّذِي هُوَ مُهَاجَرُهُ)) [٢٣]، أي إنَّه يريد أنَّ لفظ اليوم يشير إلى أوَّل يوم أُسِّس مسجد قُبَاء، وهو في حال هجرته الذي اتَّخذه المسلمون فيما بعد أوَّل عامٍ هجري يؤرخون به، وعلى المعنى يمكن حمل قوله: (وفهمنا الآن بفعلهم أنَّ قوله سبحانه ﴿**مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ**﴾، أنَّ ذلك اليوم هو أوَّل أيَّام التَّاريخ الذي يُؤرَّخ به الآن، فإنْ كان أصحاب رسول الله – صلَّى الله عليه وسلَّم – أخذوا هذا من الآية، فهو الظَّنُّ بِأَفْهَامِهِم، فَهُم أَعْلَمُ النّاسِ بِكِتَابِ اللّهِ وَتَأْوِيلِهِ، وَأَفْهَمُهُمْ بما في القرآن من إشارات وإفصاح، وإنْ كان ذلك منهم عن رأيٍ واجتهادٍ، فقد عُلِمَ ذَلِكَ مِنْهُمْ قَبْلَ أَنْ يَكُونُوا، وأشار إلى صحته قَبْلَ أنْ يفعل) على الصِّحة إنْ كان اليوم الذي أُسِّس فيه مسجد قُبَاء هو اليوم نفسه الذي عُدَّ أوَّل يومٍ من التَّاريخ الهجري.

٢- ظرف الزَّمان (سَحَرَ)

ذكر السُّهيليّ أنَّ (سَحَرَ) يكون ظرف زمان إذا كان ليوم بعينه سواء أكان اليوم معرفة أم نكرة، أو كان اليوم ظرفًا، فيكون (سَحَرَ) ظرفًا غير منون؛ لأنه حينئذٍ معرفة إما بمعنى الإضافة نحو: سَحَرَ ذلك اليوم، أو إنَّه على نيَّة التَّعريف بالألف واللام[٢٤]، كما ذهب إلى ذلك سيبويه[٢٥] كأنَّك أردت: السَّحر من ذلك اليوم واستغنيت عن ذكر الألف واللام بذكر اليوم[٢٦].

اشترط السُّهيليّ التَّعيين في (سَحَرَ) لكي يكون ظرفًا للزَّمان، أي إنَّه يشير إلى فترة زمنيَّة من يوم معلوم للمخاطب، وبهذا يكون (سَحَرَ) ظرف زمان مشيرًا إلى مُدَّة زمنية معلومة للمتكلِّم والمُخاطَب حين التَّلفُّظ بها كونها من اليوم نفسه نحو: (جئتُ اليومَ سَحَرَ)، أو من يوم معين نحو: (جئتُ يومَ الجمعةِ سَحَرَ).

وقال السُّهيليّ في مكان آخر ((ومن التَّعريف المعنوي (سَحَرَ) إذا أردته ليوم بعينه)) [٢٧]، أي: أنَ (سَحَرَ) يكون مشيرًا زمانيًا إذا كان ليوم بعينه معلومًا للمخاطب، فيكون بذلك معرفة، وقال أيضًا يكون (سَحَرَ) ليوم بعينه لِما فيه معنى الألف واللام[٢٨]، وهو بهذا يجعله كالمعهود بين المُتكلِّم والمُخاطَب، يعتمد في إزالة الإبهام على اتِّفاق طرفي الخطاب على تحديد اليوم المراد سحره، فإذا اتَّفق طرفا الحوار في تحديد اليوم علم سحره؛ لأنَّ السَّحَر جزء من اليوم معلوم وقته من اليوم بالوضع.

٣- ظرفا الزَّمان: ضحوة وعشية

قال السُّهيليّ: ((وأمَّا (ضَحْوَة) و(عَشيَّة) و(مساء)، ونحو ذلك، فإنَّها مفارقةٌ لسحر من حيث كانت منونة وإنْ أردْتَهَا اليوم بعينه، وهي موافقة له في عدم التَّصرُّف والتَّمكُّن، والفرق بينهما أنَّ هذه الأسماء فيها معنى الوصف، لأنَّها مشتقَّة مِمَّا تُوصف به الأوقات التي هي ساعات اليوم)) [٢٩]، وضحوة وعشيَّة ظرفا زمان غير متصرِّفين إذا كانا ليوم بعينه، وينوَّنان إذا كانا ليوم غير معلوم، وهما في كلتا الحالين علمان لوقت معلوم يكون محددًا إذ كانا غير متصرِّفين، نحو: (خرجتُ اليومَ ضَحْوَةَ) أي وقت الضحى من يومي هذا، وغير محدَّد إذا كانا ليوم غير معلوم نحو: (خرجتُ ضَحْوَةً). أي إنَّ وقت الضحوة محدَّد من أيِّ يومٍ هو فيه.

وفارق (سَحَرَ) ضحوة وعشيَّة أنَّ (سَحَرَ) معرَّف بمعنى الألف واللام، أَمَّا ضحوة وعشيَّة فيتخصَّصان بالصِّفة كونهما وصفين لوقتين معلومين من اليوم وهما لا يتعرَّفان بمعنى الألف واللام كما (سَحَرَ) وإنْ كانا ليوم معلوم، وقال أيضًا: ((فإن قلت: أليست هذه الأوقات [أي: ضَحْوة وعشيَّة] معروفة عند المُخاطَب من حيث كانت ليوم بعينه، فلم لا تكون معرفة كما كان (سَحَرَ) إذا كان ليوم بعينه؟ قلنا: إنَّ (سَحَرَ) لم يتعرَّف بشيء إلَّا بمعنى الألف واللام، لا من حيث كان ليوم بعينه، فقد تُعَرِّفُ المُخاطَب الشيءَ بصفته، كما تُعَرِّفُه بآلة التَّعريف، فتقول لزيد مثلًا: (رأيت رجلًا من صفاته كذا)، وتنعتُه حتَّى يعلم أنَّه أبوه، فيسري إليه التَّعريف، والاسم مع ذلك نكرة، وكذلك (ضَحْوَة) و(عَشيَّة)، وإنَّما استغني عن ذكر المنعوت بهذه الصفات؛ لتقدُّم ذكر اليوم الذي هو مشتمل على الأوقات الموصوفة لهذه المعاني))[٣٠]، وهنا يشير السُّهيليّ إلى علم المُخاطَب بالمقصود من هذه الألفاظ فهي عند المُخاطَب ألفاظ معروفة الوقت كونها أجزاءً من اليوم، فإذا عرف المُخاطَب اليوم المعين، فـ(ضحوة) و(عشيَّة) وقتان من اليوم المُعيَّن معروفان بالوصف فيهما، فاتِّفاق المُخاطَب والمُتكلِّم يرفع الإبهام عن ضحوة وعشيَّة، وعلم المخاطب معيار تداوليّ وظَّفه السُّهيليّ في تحليله اللُّغويّ للكشف عن المعنى المقصود.

٤- أيَّام الأسبوع وأشهر السنة

تكون أيَّام الأسبوع وأشهر السَّنة ظروفَ زمان مرَّة وأسماءً أعلامًا مرَّة أخرى، وهي في الحالتين تشير إلى الزَّمان، قال السُّهيليّ: ((واعلم أنَّه ما كان من الظُّروف له اسم علم، فإنَّ الفعل إذا وقع فيه تناول جميعه، وكان الظَّرف مفعولًا، على سعة الكلام، فإذا قلت: (سِرْتُ غَدوةً)، فالسَّير وقع في الوقت كلِّه، وكذلك: (سِرْتُ السَّبتَ والجمعةَ)، و(سِرْتُ المحرمَ وصفرَ)، وكلُّ هذا مفعول على سعة الكلام لا ظرف للفعل؛ لأنَّ هذه الأسماء لا يطلبها الفعل، ولا هي في أصل موضوعها زمان، إنَّما هي عبارة عن معانٍ أُخَر، فإنْ أردْتَ أنْ تجعل شيئًا منها ظرفًا، ذكرت لفظ الزَّمان وأضفته إليها، كقولك: (سِرْتُ يومَ السَّبت) و (شهرَ المحرم)، فالسَّير واقع في الشَّهر ولا يتناول جميعه إلَّا بدليل، والشَّهر ظرف، وكذلك اليوم)) [٣١]. أي إنَّ أيَّام الأسبوع وأشهر السَّنة إذا كانت أسماءً أعلامًا، فهي تشير إلى الزَّمان جميعه، فالحدث الذي جرى فيها اشتمل عليها كلها فقولك: (سِرْتُ السبت) أي وقع المسير

في يوم السَّبت كلِّه، وكذلك المحرم ورجب إنْ كانا علمين، أمَّا إذا كان السَّبت والمحرم ظرفي زمان سُبِقا بلفظ اليوم فإنَّهما لا يشيران إلى جميع اليوم أو الشَّهر إلَّا بدليل، وفي كلتا الحالتين يجب أنْ يكون السَّبت والمحرم من أسبوع بعينه وعام بعينه معلوم للمخاطب، حتَّى يزول الإبهام عن المشير الزَّماني. وقال السُّهيليّ: ((فرجب ورمضان وأشباههما أسماء أعلام إذا أردتهما لعام بعينه، أو كان في كلامك ما يدلُّ على عام تضيفهما إليه، فإنْ لم يكن ذلك صار الاسم نكرة، تقول: (صِمْتُ رمضانَ ورمضانًا آخر) و(صِمْتُ الجمعةَ وجمعةً أخرى)، إنَّما أردت جمعةَ أسبوعك ورمضان عامك، وإذا كان نكرة لم يكن إلا شهرًا واحدًا، كما تكون النَّكرة في قولك: (ضربت رجلًا)، إنما تريد واحدًا))[٣٢]. فعِلْم المُخاطَب بالعام والأسبوع يزيل الإبهام من أيَّام الأسبوع وأشهر السَّنة، فقوله: (صِمْتُ رمضان، ورمضانًا آخر)، أردت رمضان عامك، دلَّ عليه السِّياق العام، فـ(رمضان) يشير إلى زمن معيَّن لطرفي الحوار، وغالبًا يكون من العام الذي جرى فيه التَّكلُّم، أو عام تقدَّم ذكره علمه المُخاطَب، أمَّا قوله: (رمضانًا آخر) فبقي مبهمًا لا يشير إلى رمضان معيَّن، لأنَّ القصد منه الصيام لا ذكر الشَّهر وتعيينه، وقوله (صِمْتُ الجمعة، وجمعة أخرى) أردت جمعة يومك، دلَّ عليه الألف واللام في (الجمعة) فهو يوم معهود للمخاطب والمُتكلِّم كونه من أسبوعك هذا، وإذا نُكِّرتْ الجمعة ورمضان، فهما لا يشيران إلى جمعة ورمضان معينين فقولك: (صِمْتُ رمضانًا، وصِمْتُ جمعةً) لا يشيران إلى زمن معيَّن؛ لأنَّ قصد المُتكلِّم أنْ يعلم بالصوم لا يشير إلى زمن معين، فيكون الكلام على مقتضى الحال. أمَّا إذا كان رمضان معرفةً، فهو يدل على توالي الأعوام فقولك: ((المؤمن يصوم رمضان، فهو معرفة؛ لأنَّك لا تريده لعام بعينه، إذ المعنى: يصوم رمضان من كلِّ عام على التَّمادي، وذِكْرُ الإيمان قرينةٌ تدلُّ على المراد، ولو لم يكن في الكلام ما يدلُّ على هذا لم يكن محمله إلَّا على العام الذي أنت فيه أو عام تقدَّم له ذكر))[٣٣]. فهنا لا يريد المُتكلِّم رمضان بعينه وإنَّما من كلِّ عام، ودلَّ السِّياق على ذلك؛ لأنَّ المؤمن واجب عليه صوم رمضان من كلِّ عام، أمَّا إذا فُقِد ما يدلُّ على ذلك يحمل على العام الذي أنت فيه؛ لأنَّه يكون شهرًا معهودًا للمخاطب والمُتكلِّم فقولك: (محمَّد صام رمضان) يشير إلى رمضان من عامك الذي أنت فيه، فيكون الحضور هو الذي رفع الإبهام عن المشير الزَّماني، أو قد يكون العام الذي يجري عليه الحديث تقدَّم ذكره، فيكون رمضان شهرًا معهودًا يشير إلى زمن اتَّفق عليه المُتكلِّم والمخاطب.

ذِكْر الشَّهر في قوله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾

قال السُّهيليّ إنَّ في ذِكْر الشَّهر في قوله تعالى: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**﴾ [البقر: من الآية:١٨٥] فوائد منها:

١- إنَّه لو قال (رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) لاقتضى اللَّفظ وقوع الإنزال على جميع الشَّهر وهذا خلاف المعنى المقصود؛ لأنَّ الإنزال كان في ليلة واحدة من الشَّهر وفي ساعة واحدة، فكان ذِكْر الشَّهر موافقًا للمعنى المراد[٣٤].

٢- ((ولو قال: (رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ) لكان حكم المدح والتَّعظيم مقصورًا على شهر واحد بعينه، إذ قد تقدَّم أنَّ هذا الاسم وما هو مثله، إذا لم تقترن به قرينة تدلُّ على توالي الأعوام التي هو فيها، لم يكن محمله إلَّا العام الذي أنت فيه، أو العام المذكور قبله)) [٣٥].

وهنا السُّهيليّ يلحظ فائدة تحديد الزَّمان في توجيه المعنى المراد، فذكر لفظ (الشَّهر) في الآية يشير إلى وقوع الإنزال في أيِّ وقت منه، أو في كلِّه إنْ دلَّ دليل، فـ (شهر رمضان) في الآية يشير إلى النُّزُول فيه لا في كلِّه بدلالة قوله تعالى: ﴿**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ**﴾ [القدر: ١]، وكذلك لا يكون معرفة؛ لأنَّ هذا الموطن لا يراد به عام معيَّن، بل المراد به تعظيم هذا الشَّهر من كلِّ عام هو فيه.

حذف الشَّهر من الحديث الشريف: (مَنْ صَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا)

قال السُّهيليّ: ((وأمَّا قوله – صلى الله عليه وسلم – (من صام رمضان) ففي حذف الشَّهر وترك ذكره فائدة أيضًا، وهو تناول الصِّيام لجميع الشَّهر، فلو قال: (من صام شهر رمضان)، لصار ظرفًا مقدرًا بـ(في) ولم يتناول الصَّيام جميعه، فرمضان في هذا الحديث مفعول على السِّعة، مثل قوله تعالى: ﴿**قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا** ﴾ [المزمل:٢] لأنَّه لو كان ظرفًا لم يحتج إلى قوله: (إِلَّا قَلِيلًا)، فإنْ قيل: فينبغي أنْ يكون قوله: (من صام رمضان)، مقصورًا على العام الذي هو فيه، لِما تَقَدَّم من قولكم: إنَّه إنَّما يكون معرفةً علمًا إذا أردته لعامك أو لعام بعينه؟

قلنا: قوله: (من صام رمضان) على العموم، خطاب لكلِّ قرن ولأهل كلِّ عام، فصار بمنزلة قولك: (من صَامَ كلَّ عامٍ رمضانَ غُفِرَ له) كما تقول: (إنْ جِئْتَنِي كلَّ يومٍ سحرًا أعطيتك)، فقد اقترنت به قرينة تدل على التَّمادي وتتوب مناب ذِكْر كلِّ عامٍ))[٣٦]، وقول السُّهيليّ في الحديث نفس قوله في الآية، أي إنَّه إذا حُذِف الشَّهر يكون الصِّيام للشَّهر كلِّه، فالإشارة تكون لجميع الشَّهر، أمَّا إذا ذكر لفظ (الشَّهر) تكون الإشارة لبعض الشَّهر، أو كلِّه إنْ دلَّ دليل.

وقول السُّهيليّ: (من صام شهر رمضان)، لصار ظرفًا مقدرًا بـ(في) ولم يتناول الصِّيام جميعه، ففيه نظر؛ لأنَّ الحدث الواقع في الظرف قد يشمل المدة كلَّها أو بعضها، إلَّا إذا دلَّ دليل على التَّبعيض، ولا دليل للسُّهيليّ على أنَّ الصِّيام وقع في بعض الشَّهر، ولم يقع في كلِّه، كما في نزول القرآن في قوله تعالى: ﴿**شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِيَ أُنزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ**﴾ في بعض شهر رمضان، بل الدَّليل في الحديث أنْ يشمل الظرف المدة كلَّها؛ لأنَّ الصيام مفروض في الشَّهر كله، فالإشارة تكون للشَّهر كلِّه بدلالة فرض صيام شهر رمضان كلِّه لا بعضه.

ثانيًا: الإشارة في الأفعال

الفعل في اللُّغَة العربيَّة يدلُّ على الحدث والزَّمان، قال سيبويه: ((وأمَّا الفعل فأمثلة أُخذتْ من لفظ أحداث الأسماء، وبُنيتْ لِمَا مضى، ولِمَا يكون ولم يقع، وما هو كائن لم ينقطع))[٣٧]، والزَّمان من مقومات الفعل التي يقوم بها، ويدلُّ عليه ببنيته[٣٨]، فلا يمكن تصوُّر الفعل من غير استحضار الزَّمان الذي وقع فيه حدث الفعل، فالحدث مترابط مع الزَّمان لا ينفك عنه.

ودلالة الفعل على الزَّمان دلالة عامَّة، أي إنَّ الفعل يدلُّ على المضي، والاستقبال، والحضور بشكل عام غير مخصَّص، فهو يدلُّ على الأزمنة الكبرى: الماضي، والحاضر، والمستقبل، دون تمييز مدَّة من مدَّة أخرى [٣٩]. فالفعل وحده لا يحيل على فترة زمانيَّة معيَّنة، ويقول (كلاييار): ((إنَّه كلَّما أردنا أنْ نحيل فعلًا على مدَّة زمنيَّة فإنَّنا لا نستطيع أنْ نستعمل زمانًا نحويًا، بل يجب أنْ نلجأ إلى عبارات زمانيَّة أخرى مثل الظُّروف)) [٤٠]، فالفعل لا يحيل على فترة زمنية معيَّنة إلَّا إذا اقترن بمخصِّصات زمنيَّة معيَّنة، كالظُّروف.

والدَّلالة الزَّمانيَّة المقاميَّة في الفعل لا تتحدَّد إلَّا في مقام التَّلفُّظ داخل حيِّز الاستعمال مع توافر قرائن تخصِّص هذه الدَّلالة كالسِّياق، والتَّراكيب، والظُّروف والحُروف [٤١]، فيحتاج الفعل لكي يشير إلى زمن معيَّن مع دلالته على الزَّمان العام إلى مخصِّص يُحدِّد الزَّمان للمُخاطَب على وفق نقطة مرجعيَّة يتَّخذها المُخاطَب مركزًا؛ ليُحدِّد الزَّمان المعيَّن الذي وقع فيه حدث الفعل.

والفعل يدل على ثلاثة أزمنة هي: الماضي، والحاضر، والمستقبل، وهذه الدَّلالة تكون في الفعل خارج السِّياق، وهي مساوقة للزَّمن الفلكي، ويسمى الزَّمان حينئذٍ الزَّمان الصرفي، أمَّا الفعل داخل السِّياق فزمنه يسمَّى الزَّمان النَّحوي، وقد يكون مطابقًا لزمنه الصَّرفي أو مخالفًا له بحسب السِّياق، قال تمَّام حسَّان: إنَّ ((معنى الزَّمان النَّحوي يختلف عن معنى الزَّمان الصَّرفي من حيث أنَّ الزَّمان الصَّرفي وظيفة الصيغة، والزَّمان النَّحوي وظيفة السِّياق تحدِّدها الضَّمائم، والقرائن))[٤٢]، ويرى إبراهيم السامرائي أنَّ الزَّمان لا يتحصَّل من الصيغة، بل يتحصَّل من بناء الجملة، وهو بكلامه هذا يشير إلى أنَّ الزَّمان النَّحوي يتحصَّل من سياق الجملة [٤٣].

ويبقى الزَّمان النَّحوي يدلُّ دلالة عامَّة مطلقة على الزَّمان لا يمكن عدُّ الإشارة فيه إشارة مقاميَّة، قال الرَّضي: ((وأمَّا قول المصنِّف في الشَّرح: لَمَّا كان ظرف الزَّمان المُعيَّن مدلول الفعل، تعدَّى إليه الفعل، فهو مغالطة، منشؤها الاشتراك في لفظ المُعيَّن؛ وذلك أنَّ الفعل يدلُّ على المُعيَّن، لكن من الأزمنة الثلاثة، لا على الوقت المعين المراد به ههنا وهو المحصور، كاليوم، والشَّهر والليلة، والسنة)) [٤٤]، أي إنَّ الفعل يدلُّ على الأزمنة الثَّلاث المطلقة، لا على الوقت المعيَّن الذي تدلُّ عليه ظروف الزَّمان، فهو يفرِّق بين دلالة الظُّروف على الأوقات المحدودة، و بين دلالة الفعل على الأزمان المطلقة، فقولك (سيذهب زيد) هو إخبار عن ذهاب زيد في المستقبل بعد زمن التَّكلُّم، ولا علم للمُخاطَب بالزَّمان المحدَّد للذهاب، ولا يوجد مُحدِّد داخل الجملة يُحدِّد الزَّمان المعيَّن للذهاب، فيمكن أنْ يكون الذهاب بعد ساعة أو يوم أو أسبوعٍ، كلُّ ذلك ممكن من سياق التَّركيب، وفي هذا السِّياق الزَّمان النَّحوي لا يكون مشيرًا، حتَّى وإنْ عُلِمَ زمن التَّلفُّظ في هذا السِّياق؛ وذلك لانعدام المحدِّد الذي يشير إلى الزَّمان المعيَّن، فالزَّمان في هذه التراكيب مطلق. ولكي يكون زمن الفعل مشيرًا مقاميًّا يجب أنْ تتوافر شروط الإشارة الزَّمانيَّة وهي تحديد زمن التَّلفُّظ وربط الفعل بقرينة تحدِّد زمنه كالظروف[٤٥]؛ وذلك لأنَّ دلالة الفعل على الزَّمان دلالة عامَّة، فهو ليس وقتًا مخصوصًا معلومًا وهذا ما

يفسِّر حاجته إلى مخصِّصات؛ لأنَّ ((الأزمنة النَّحوية لا تُعيِّن الزَّمان إلَّا إذا ما ارتبطت بما يخصِّصها من الحروف، ومن مفاعيل زمانيَّة، فالدَّلالة الزَّمانيَّة تؤديها الجملة كلُّها، ولا تقتصر على عنصرٍ من عناصرها، وقد أبرز النُّحاة ذلك بتأكيدهم حاجة الأفعال إلى التَّخصيص بالحروف ولزوم تعدِّيها إلى مفعولٍ فيه للزَّمان سواء أكانت متعدِّيَّة أم غير متعدِّيَّة، وإفادة هذا الموضع الزَّمان سواء أكان معجَّمًا أم غير معجَّم)) [٤٦].

ويقسم (بارتي ودريك) الزَّمن النَّحوي إلى زمن نحوي عائدي يحيل على مدَّة زمنيَّة جلية معروفة، وزمن نحوي إشاري مقامي يحيل على مدَّة زمنيَّة جديدة لم تنجلِ بعد[٤٧]، وقالت نرجس باديس إنَّ (روهار) قسَّم الأزمنة إلى ثلاثة أقسام قياسًا على تقسم الضمائر: مُتكلِّم ومُخاطَب وغائب، وأقسام الزَّمان هي:

١– قسم مطابق لنقطة التَّوجيه الزَّماني، وهو الزَّمان الحاضر.

٢– قسم متعلق بنقطة التَّوجيه الزَّماني، وهو الزَّمان الماضي والمستقبل.

٣– قسم لا علاقة له بنقطة التَّوجيه الزَّماني، وهذا القسم لا يتعلق بزمان التَّلفُّظ وهو من العوائد شأنه شأن الضَّمير الغائب[٤٨]. أي إنَّ الزَّمان الإشاري عند روهار قسمين قسم يدلُّ على الحضور حال التَّكلُّم والإشارة فيه لزمن التَّكلُّم (الحاضر) وهو يشابه ضمائر الحضور من حيث أنَّها تعتمد على حال المشاهدة؛ لتفسير العنصر الإشاري، والزَّمان الحاضر يعتمد على زمن التَّلفُّظ وكلاهما يدلَّان على الحضور في حال التَّلفُّظ، وقسم آخر يتَّخذ الزَّمان الحاضر نقطة مرجعية؛ لكي يشير للزمان الماضي مرة، وللزمان المستقبل مرة أخرى.

دلالة الفعل على الزَّمان عند السُّهيليّ

قال السُّهيليّ: ((دلالة الفعل على الحدث بالتَّضمين لا بالمطابقة، كنحو دلالة (البيت) على (السَّقف)، وأمَّا دلالته على الزَّمان فقال النَّحويون: بالبنية، وهو لا يدلُّ على الزَّمان البتَّة، وإنَّما يدلُّ اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي، والاستقبال، والحال، وأمَّا الزَّمان الذي هو حركة للفاعل، إنْ كان مقارنًا له؛ لأنَّ حركة فاعل لا تدلُّ على حركة فاعل آخر، وكذلك قال سيبويه في أوَّل الكتاب: أخذت من لفظ أحداث الأسماء وبُنِيت لِمَا مضى، ولِمَا يكون ولم يقع ولِمَا هو كائن لم ينقطع. يعني لِمَا مضى من الحدث ولِمَا هو كائن منه؛ لأنَّه لم يتقدم غير ذكر الأحداث))[٤٩]، وقال في مكان آخر: والفعل عند العرب هو الحدث، وعند النَّحويين اللَّفظ الدَّال على الحدث والزَّمان[٥٠]، وهنا يرى السُّهيليّ أنَّ الفعل لا يدلُّ على الزَّمان ببنيته كما اتَّفق عليه النَّحويون، وهو لا ينفي دلالة الفعل على الزَّمان نفيًا مطلقًا، وإنَّما ما ينفي دلالة الفعل على الزَّمان ببنيته، والزَّمان الذي لا يدلُّ عليه الفعل ببنيته عند السُّهيليّ هو حركة الفلك، أي الزَّمان الفلكي، إذ قال في مكان آخر: إنَّ ((الفعل لا يدلُّ عليه [أي الزَّمان] بلفظه ولا ببنيته، وإنَّما يدلُّ ببنيته على اختلاف أحوال الحدث، وبلفظه على الحدث نفسه، وهكذا قال سيبويه في أوَّل الكتاب، وإنْ تسامح في موضع آخر، وأمَّا الزَّمان فهو حركة الفلك فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلَّا من جهة الاتِّفاق والمصاحبة، إلَّا أنَّهم قالوا: (فعلت اليوم)؛ لأنَّ اليوم ونحوه أسماء وُضِعت للزَّمان ليؤرَّخ بها الفعل الواقع فيها، فإذا سمعها المُخاطَب علم المراد بها واكتفى بصيغتها عن حرف الجر)) [٥١].

ونستشفُّ من كلام السُّهيليّ المذكور آنفًا أنَّ الزَّمان الذي لا يدلُّ عليه الفعل هو الزَّمان الفلكي، فالفعل الماضي لا يدلُّ ببنته على الزَّمان الذي مضى وانقضى وصار عدمًا، الذي يُعبَّر عنه بالأمس والعام الماضي، بل هو يحكي حركة الفاعل التي كانت فيه وصارت عدمًا، والسُّهيليّ هنا موافق لقول الأصوليين بعدم دلالة الفعل على الزَّمان ببنيته، والزَّمان عند الأصوليين مستفاد من سياق الجملة وهو مدلولٌ نحوي[٥٢]. وكذلك يقول بارتباط الزَّمان الفلكي، بحركة الفاعل أو الزَّمان النَّحوي من جهة الاتِّفاق والمصاحبة، أي قد يطابق الزَّمان الفلكي الزَّمان النَّحوي في بعض الأحيان.

أمَّا علاقة الفعل بالزَّمان عند السُّهيليّ فهو يرى أنَّ الفعل يحكي الأحداث الواقعة في الأزمان، فهو يدلُّ ببنيته على اختلاف أحوال الأحداث من المضي والاستقبال والحال، أي إنَّ الزَّمان ليس من مقومات الفعل عنده، فالفعل يحكي الأزمان، ولا يعدو خلاف السُّهيليّ مع النَّحويين إلَّا أنْ يكون خلافًا لفظيًا، فالنَّحويون تسامحوا عندما قالوا بدلالة الفعل على الزَّمان، إذ لا يعقل أنْ

يقولوا بدلالة (قعد وذهب) على حركة الفلك[٥٣]، إلَّا أنَّ الأحداث تقع في الزَّمان، وهو من لوازمها، فتشير الأفعال ببنيتها إلى أحوال الأحداث من المضي، والحال، والاستقبال، والسُّهيليّ في قوله هذا يذهب مذهب شيخه ابن طراوة (ت٥٢٨هـ) بدلالة الفعل على أحوال الحدث في ردِّه على أبي علي الفارسي(ت٣٧٧هـ) بقوله: والفعل ينقسم بانقسام الزَّمان. ولو قال: بانقسام الحدث لكان مصيبًا[٥٤].

ومهما يكن من أمر، فإنَّ السُّهيليّ يقرُّ بدلالة الفعل على الزَّمان سواء كانت دلالته بحكاية الأحداث الماضية، والمستقبلية، والحالية، أو ببنيته كما قال في كلامه على تعلُّق الخبر إذا كان ظرفًا، إذ قال: ((الجار هنا لا يتصور تعلُّقه بفعل محض، إذ الفعل المحض ما دلَّ على حدث وزمان، ودلالته على الزَّمان ببنيته، فإذا لم يكن له وجود في اللفظ لم يكن له بنية تدلُّ على الزَّمان، مع أنَّ الجار لا تعلق له بالزَّمان ولا يدلُّ عليه، إنَّما هو في أصل وضعه لتقييد الحدث وجرِّه إلى الاسم على وجهٍ ما من الإضافة))[٥٥]، وهنا السُّهيليّ يوافق النَّحويين بدلالة الفعل على الزَّمان ببنيته.

الزَّمان الإشاريّ في الفعل عند السُّهيليّ

يرى السُّهيليّ أنَّ الفعل يدلُّ على الزَّمان دلالة عامَّة مطلقة غير محدَّدة؛ فالفعل الماضي يدلُّ على ما مضى من الحدث والمضارع يدلُّ على الحال والمستقبل يدلُّ على ما هو كائن[٥٦]، ولكي يكون زمان الفعل مشيرًا يجب أنْ يُحدَّد بمخصَّصات تُحدِّد الزَّمان في الفعل، ومن تلك المخصصات ظروف الزَّمان كـ((اليوم ونحوه أسماء وضعت للزَّمان؛ لِيؤرَّخ بها الفعل الواقع فيها، فإذا سمعها المُخاطَب عَلِمَ المرادَ بها، واكتفى بصيغتها عن الحرف الجار)) [٥٧]، فظروف الزَّمان ترفع الإبهام من الزَّمان المطلق في الفعل، أو أوقات محدَّدة يعلمها طرفا الخطاب. وقال السُّهيليّ إنَّ ((الزَّمان لَمَّا كان أحداثًا تحدث عن حركة الفلك، وكان البشر يحتاجون إلى تقييد أحداثهم وتأريخها بأحداثٍ تقارنها معلومةً عند المُخاطَب، كما يقيدونها بالأماكن التي تقع فيها، جعل الله – تعالى – لهم في حركات الفَلَك حوادث تختلف بما يقارنها من النُّور والظُّلمة، وارتفاع الشَّمس وانحدارها؛ لأنَّ الحركات لا تختلف لذواتها ولا تتميَّز بأنفسها، ولَمَّا كانت هذه الحوادثُ التي هي أجزاء الزَّمان معلومةً عند جميع المُخاطَبين، جعلوها تأريخًا وتقييدًا لأفعالهم، وحياتهم، وموتهم، وجميع الأمور النَّازلة بهم، فلا معنى لوقت الفعل إلَّا أنَّه حادث يقارنه حادث معلوم عند مَنْ يخاطبه، فإذا أخبرتَه أنَّ فعلك قارن ذلك الحادث المعلوم عنده توقيتٌ له وتقييد فسميناه وقتًا، وهو في الأصل مصدر: (وَقَتُّ الشَّيءَ أَقِتُه) إذا حدَّدتَهُ وقدَّرتَهُ، ولو أمكن أنْ تُقيِّد وتُؤرِّخ بما يقارن الفعل من الحوادث التي هي غير الزَّمان استغنيتَ عن الزَّمان، تقول: قمتُ عند خروج الأمير، وخرجت عند قُدوم الحاج، أو مع قدوم الحاج، لكان ذلك أيضًا توقيتًا وتأريخًا)) [٥٨]. ونلحظ من كلام السُّهيليّ ما يأتي:

١– يمكن تحديد زمن الفعل بالحركات المعلومة عند المُخاطَبين التي هي أجزاء الزَّمان كالسَّاعة واليوم والسَّنة، فتقول: خرجتُ يومَ الخميس، فوقت الخروج معلوم للمُخَاطَب لعلمه بوقت يوم الخميس بلحاظ وقت التَّكلُّم.

٢– ويمكن تحديد زمن الفعل بذكر أحداث جرتْ يعلمها المُتكلِّم والمُخاطَب يُقارن بها زمن الفعل الذي يُذكر، فقولك: قمتُ عند خروج الأمير، فوقت القيام معلوم للمخاطب؛ لعلمه مسبقًا بوقت خروج الأمير.

والسُّهيليّ يلجأ إلى توظيف العناصر التَّداوليَّة؛ ليفيد منها في تحديد زمن الفعل، ورفع الإبهام عنه، ومنها عِلْمُ المُخاطَب بالحوادث التي جرت وتحديد وقتها؛ ليتخذها مرجعًا في تحديد زمن الفعل الذي يذكره المُتكلِّم، فجعل (خروج الأمير) و(قدوم الحاج) مرجعًا لتحديد زمن الفعل؛ وذلك لعلم المُخاطَب بهذين الحَدَثَين، فاستغنى بهما المُتكلِّم عن ذكر ظرف الزَّمان لتحديد الزَّمان المراد، وكذلك تقييد الفعل بظروف الزَّمان المعلومة للمخاطب بلحاظ وقت التَّكلُّم، يساعد في رفع الإبهام عن الزَّمان الإشاري في الفعل.

١– الإشارة الزَّمانيَّة في الفعل المضارع

يرى السُّهيليّ أنَّ الفعل المضارع يدلُّ على الحال، ولا يحسن به أنْ يدلَّ على المستقبل، إذ قال: ((فعل الحال لا يكون مستقبلًا وإنْ حَسُن فيه (غَدٌ)، كما لا يكون الفعل المستقبل حالًا أبدًا، ولا الحال ماضيًا، هذا هو اختيار شيخنا رحمه الله تعالى. فإنْ قلت:

كيف يكون حالًا: (يقوم زيد غدًا) وهو واقع في زمان مستقبل؟ قلنا: إنَّما ذلك على تقدير الحكاية له إذا وقع، والإشارة إلى صورة الفعل إذا جاء وقته))[٥٩].

فالسُّهيليّ يرى أنَّ الفعل المضارع يدلُّ على الحال حقيقةً وعلى المستقبل مجازًا[٦٠]، فالمضارع في قولك: (يقوم زيدٌ غدًا) يشير إلى الزَّمان المستقبل بدلالة ظرف الزَّمان (غد)، وزمان القيام هنا محدَّد بلحاظ زمان التَّلفُّظ، أي إنَّ القيام يكون في اليوم التَّالي الذي يلي يوم التَّلفُّظ بالكلام. لأنَّ القيام لم يكن بعدُ ولم يتحقق وجوده حين التَّلفُّظ بالفعل، أي إنَّ الفعل المضارع حكى حالٍ مستقبلية، فالفعل إذا دلَّ على زمن غير زمنه الصَّرفي أو كما يقول السُّهيليّ حال ماضية، ومضارعة، ومستقبلة، فهو يحكي الزَّمان أو الحال الزَّمني الذي يدلُّ عليه السِّياق بلحاظ القرائن.

الإشارة الزَّمانيَّة في قوله تعالى: ﴿كُن فَيَكُونُ﴾

قال السُّهيليّ في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ مَثَلَ عِيسَى عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ آدَمَ خَلَقَهُ مِن تُرَابٍ ثِمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ**﴾ [آل عمران:٥٩]، إنَّ الفعل المضارع (يكون) يشير إلى الزَّمان الحاضر، والفعل وقع في وقت التَّلفُّظ في الحال، إذ قال: ((كما قال لآدم حين خلقه من تراب، ثم قال له: ﴿**كُن فَيَكُونُ**﴾، ولم يقل: فكان، لِئَلّا يتوهَّم وقوع الفعل بعد القول بيسير، وإنَّما هو واقع للحال، فقوله: ﴿**فَيَكُونُ**﴾، مُشْعِرٌ بوقوع الفعل في حال القول، وتَوَجّه الفعل بِيَسِيرٍ عَلَى القَول لَا يُمْكِن مُسْتَقْدِمٌ وَلَا مُسْتَأْخِرٌ))[٦١].

الآية تحكي خلق نبيِّ الله عيسى (عليه السَّلام)، والفعل المضارع فيها يشير إلى الزَّمان الحاضر، زمان الأمر بالفعل من البارئ عزَّ وجلَّ، مع العلم أنَّ الزَّمان غير جارٍ على الله(جلَّ جلاله)، وإرادة الفعل من الله تكون غير إرادته من خَلْقِه[٦٢]، والآية حكاية لطريقة خلق عيسى (عليه السَّلام)، شبهها بطريقة خلق آدم (عليه السلام)، وقال المفسرون إنَّ قوله تعالى: ﴿**كُنْ فَيَكُونُ**﴾، إشارة إلى بثِّ الرُّوح بآدم بعد أنْ خلقه من تراب فكان بشرًا[٦٣]، وبثُّ الرُّوحِ فيه كان في حال التَّلفُّظ بالفعل (كُنْ)، والفعل المضارع أشار إلى وقوع الفعل بالحال في أثناء صدور الأمر من الله جلَّ اسمه. وقال في مكان آخر: ((قوله: ﴿**كُن فَيَكُونُ**﴾، وفيها نكتة، فإنَّ ظاهر الكلام أنْ يقول: خلقه من تراب، ثم قال له: كُنْ فكان، فيعطف بلفظ الماضي على الماضي، والجواب: أنَّ الفاء تعطي التَّعقيب والتَّسبيب، فلو قال: فكان، لم تدلّ الفاء إلَّا على التَّسبيب، وأنَّ القول سبب للكون، فلمَّا جاء بلفظ الحال دلَّ مع التَّسبيب على استعقاب الكون للأمر من غير مهل، وأنَّ الأمر بين الكاف والنون، قال له: كُنْ فإذا هو كائن، واقتضى لفظُ فِعْلَ الحال كَونَه في الحال. فإنْ قِيل وهي مسألة أخرى: إنَّ آدم مكث دهرًا طويلًا، وهو طين صلصال، وقوله للشَّيء: ﴿**كُنْ فَيَكُونُ**﴾ يقتضي التَّعقيب، وقد خلق السَّماوات والأرض في ستَّة أيَّام، وهي ستَّة آلاف سنة، فأين قوله: ﴿**كُنْ فَيَكُونُ**﴾ من هذا؟

فالجواب: ما قاله أهل العلم في هذه المسألة، وهو أنَّ قول الباري سبحانه: ﴿**كُنْ**﴾ يتوجه إلى المخلوق مطلقًا ومقيدًا، فإذا كان مطلقًا كان كما أراد لحينه، وإذا كان مقيدًا بصفة أو بزمان كان كما أراد على حسب ذلك الزَّمان الذي تقيَّد الأمر به، فإنْ قال له: كُنْ في ألف سنة، كان في ألف سنة، وإنْ قال له: كُنْ فيما دون اللَّحظة كان كذلك))[٦٤]، قال السمين الحلبي (ت٧٥٦هـ) يجوز أنْ يكون الفعل المضارع دالًّا على المستقبل حكاية لحال خلق آدم عليه السلام، ويجوز أنْ يكون (فيكون) بمعنى (فكان)؛ وعلى هذا أكثر المفسرين والنَّحويين[٦٥]؛ وقول المفسرين والنَّحويين مبنيٌّ على أنَّ عملية الخلق جرت في الزَّمان الماضي قبل نزول القرآن، فأوَّلوا المضارع بالماضي؛ لذلك الأمر.

والسُّهيليّ يرى أنَّ الزَّمان الذي أشار إليه الفعل المضارع هو زمن التَّلفُّظ بالفعل وإنجاز الفعل كان في حال التَّلفُّظ بين الكاف والنون؛ ذلك لأنَّ الأمر صادر من الله خالق الخَلَق، والآية تحكي حال الخلق وتصويره كأنَّه يجري في حال التَّلفُّظ، وقال الآلوسي(ت١٢٧٠هـ): التَّعبير بالمضارع لتصوير مشاهد الخلق إيذانًا بأنَّه من الأمور المستغربة العجيبة الشأن[٦٦].

٢- الإشارة الزَّمانيَّة في الفعل الماضي

يرى السُّهيليّ أنَّ صيغة الفعل الماضي أخفُّ الصيغ، وهي تدلُّ على الحدث، وقد لا يحتاج غيرها من الصِّيغ، إذا كانت دلالة الفعل على الحدث فقط؛ قال: ((فلا يحتاج من الأفعال الثلاثة إلا إلى صيغة واحدة، وتلك الصيغة هي لفظ الماضي؛ لأنَّه أخفُّ وأشبه بلفظ الحدث، إلَّا أنْ تقوم الدَّلالة على اختلاف أحوال الحدث فتختلف حينئذ صيغة الفعل، ألَا ترى كيف لم تختلف صيغته

بعد (ما) الظرفية من قولهم: لا أفعله ما لاحَ برقٌ، ولا ما طارَ طائرٌ؛ لأنَّهم يريدون الحدث مخبرًا به على الإطلاق من غير تعرض لزمان ولا من حال من أحوال الحدث. فاقتصروا على صيغة واحدة وهي أخف أبنية الفعل))[٦٧]، أي إنَّ الأصل أنْ يدلَّ الفعل على الحدث فقط، وإذا كان دالًّا على الحدث فقط، فصيغة الماضي أنسب صيغة للدَّلالة على الحدث؛ لخفَّتِها، فالفعل الماضي لا يدلُّ على الزَّمان الماضي؛ لأنَّ الفعل عنده يدل على الحدث، وهذا ما انفرد به السهيلي حسب علمي، أمَّا دلالته على الزَّمان، فيسمِّيها السُّهيليّ حكاية أحداث الأفعال في ما مضى وفي الحال وفي ما يأتي، كما تقدَّم[٦٨].

وقال في مكان آخر: ((والفعل الماضي بهذه الصُّورة، وعلى أصله من البناء، ومضارعة الحروف العوامل في الأسماء، فليس يذهب الوهم عند النُّطق، إلَّا إلى انقطاعه عمَّا قبله إلَّا بدليل يربطه، وقرينه تضمُّه إليه وتجمعه؛ لذلك لا يكون في موضع الحال البتَّة))[٦٩]، أي إنَّ الفعل الماضي في العموم يدلُّ على الزَّمان الماضي، فإنَّه عند النُّطق به يشير إلى زمنٍ قبل زمنِ التَّلفُّظ، إلَّا إذ أخرجته قرينة إلى زمن آخر، فهو يشير إلى المستقبل إذ اقترن بظرف يجعل زمنه مُستقبلًا، أو أشار إلى حادثة ستكون في المستقبل متَّفق عليها وبديهيَّة عند أطراف الخطاب.

والسُّهيليّ ينظر إلى الفعل داخل النَّصّ نظرة الباحث التَّداولي الذي يوظِّف ملابسات القول في إشارات الأفعال للأزمنة المختلفة داخل النَّصِّ، فالنَّصُّ نفسه قد يشير إلى أزمنة متداخلة، زمن عام مطلق يشير إليه المسألة الكليَّة، وأزمنة فرعيَّة تشير إلى جزئيات الحدث؛ قال في دخول أدوات الشَّرط على الفعل الماضي: ((وأمَّا وقوع الأفعال المستقبلة بلفظ الماضي بعد حروف المجازاة، فلحكمة لطيفة، ليس هي ما ذكروه من أنَّ حروف المجازاة تدلُّ على الاستقبال، واستغنوا عن صيغة المستقبل إيثارًا للخفَّة؛ لأنَّ هذه العلَّة لا تستقلُّ بنفسها، إذ يلزم فيما يختصُّ بالمستقبل ولا يقع بعدها لفظ الماضي نحو: (لن، وكي، ولام الأم)، ولكنَّ الحكمة في هذه المسألة أنَّ الفعل بعد حروف المجازاة – وإنْ كان مستقبلًا – فإنَّه ماضٍ بالإضافة إلى جوابه؛ لأنَّ الجواب لا يقع إلَّا بعده مترتبًا عليه، نحو قولك: إنْ قامَ زيدٌ غدًا قام عمرُو بعدَهُ، فصار (قيام زيد غدًا) بالإضافة إلى (قيام عمرو) ماضيًا))[٧٠]، أي إنَّ الزَّمان العام الذي تشير إليه جملة الشرط هو الزَّمان المستقبل، فقولك: (إنْ قامَ زيدٌ غدًا قام عمرُو بعدَهُ)، حادثة مستقبليَّة لم تقع في حال التَّكلُّم، وأشار الفعل في قولك: (إنْ قام زيد) إلى الزَّمان الماضي بلحاظ قيام عمرُو الذي يكون بعد قيام زيد، وتأويل السُّهيليّ هذا يعتمد على تحليل اللُّغة في الاستعمال أي تأويلًا تداوليًّا.

الإشارة الزَّمانيَّة في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا﴾

يمكن تحديد الزَّمان الذي يشير إليه الفعل إذا كان حدثُهُ معلومَ الزَّمان، وكان الحدث من المسلَّمات البديهيَّة التي يتَّفق على زمنها أغلب النَّاس، ومن ذلك قول السُّهيليّ في قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا عَلَى رَبِّهِمْ قَالَ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ قَالُوا بَلَى وَرَبِّنَا قَالَ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنتُمْ تَكْفُرُونَ**﴾ [الأنعام:٣٠]: ((قال الله سبحانه وتعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا**﴾، والوقوف مستقبلٌ لا محالة، ولكن جاء بلفظ الماضي حكايةً لحال يوم الحساب فيه؛ لأنَّه مرتَّب على وقوف قد ثَبَت، وكذلك قوله تعالى: ﴿**قَالَ الَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ الْقَوْلُ**﴾ [القصص من الآية:٦٣] ﴿**وَقَالَ الَّذِينَ فِي النَّارِ**﴾ [غافر من الآية:٤٩]، وهذا كثير في القرآن، الوقت مستقبلٌ والفعل بلفظ الماضي، ونحو منه قوله تعالى: ﴿**فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَذَا مِن شِيعَتِهِ وَهَذَا مِنْ عَدُوِّهِ**﴾ [القصص من الآية: ١٥] وهذا كلُّه حكاية للحال، إذ ليس شيء منه حاضرًا فكذلك: (يقوم زيد غدًا)، و (يذهب بعدَ غدٍ)، هو حال على التَّقدير والتَّصوير لهيئته إذا وقع))[٧١]، أشار الفعل الماضي (ترى) إلى يوم الحساب، ووعى ذلك السُّهيليّ من السِّياق العام للآية، والسِّياق رافد تداولي، فإنَّها تتحدَّث عن مشاهد يوم الحساب، فيكون الزَّمان الذي يشير إليه الفعل (يرى) هو يوم الحساب الذي هو في المستقبل، وكذلك أفاد السُّهيليّ من المعلومات المسبقة التي تقول: إنَّ هناك وقوفًا للحساب، وهذا الوقوف من المسلَّمات البديهيَّة، وتلك المسلَّمات من العناصر التَّداوليَّة التي تساعد على تحديد الزَّمان الذي يشير إليه الفعل في الآية.

ويرى السُّهيليّ أنَّ ظرف الزَّمان (إذ) في الآية يدل على الزَّمان الماضي؛ لأنَّ (إذ) إذا كانت ظرفًا، فهي لا تكون إلَّا ظرفًا لِمَا مضى من الزَّمان، ولا يمكن أنْ تكون للمستقبل، وقال في الرَّوض الأُنُف: رادًّا على ابن هشام (ت٧٦١هـ) في قوله: إنَّ (إذ) تجيء بمعنى (إذا)، في قول أبي النجم العجلي:

ثُـــمّ جَـــزَاهُ اللهُ عَنَّـــا إذْ جَـــزَى جَنَّـــاتِ عَـــدْنٍ فِـــي الْعَلَالِـــيّ وَالْعُـــلَا (٧٢)

فقال: إنَّ (((إذ) بِمَعْنَى (إذَا) غَيْرُ مَعْرُوفٍ فِي الْكَلَامِ، وَلَا حَكَاهُ ثَبْتٌ، وَمَا اسْتَشْهَدَ بِهِ مِنْ قَوْلِ رُؤْبَةَ لَيْسَ عَلَى مَا ظَنَّ، إنّمَا مَعْنَاهُ: ثُمّ جَزَاهُ اللّهُ رَبّي إنْ جَزَى، أَيْ: مِنْ أَجْلِ أَنْ نَفَعَنِي وَجَزَى عَنّي)) (٧٣)، أمَّا (إذ) في الآية ((فإنْ قال قائل: فكيف الوجه في قوله سبحانه: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا**﴾، وكذلك: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ**﴾ [السجدة من الآية:١٢] أليس هذا كما قال ابن هشام بمعنى (إذا) التي تعطي الاستقبال؟

قيل له: وكيف تكون بمعنى (إذا)، و(إذا) لا يقع بعدها الابتداء والخبر، وقد قال سبحانه: ﴿**إِذِ الْمُجْرِمُونَ نَاكِسُو رُؤُوسِهِمْ**﴾، وإنَّما التَّقدير: ولو ترى نَدَمَهُم وَحُزْنَهُم في ذلك اليوم، بعد وقوفهم على النَّار، فـ(إذ) ظرف ماضٍ على أصله، ولكن بالإضافة إلى حُزْنِهِمْ وَنَدَامَتِهِمْ، فَالْحُزْن وَالنّدَامَة وَاقِعَانِ بَعْدَ الْمُعَايَنَةِ وَالتّوْقِيفِ، فَقَدْ صَارَ وَقْتُ التَّوْقِيفِ ماضيًا بالإضافة إلى ما بعده، والذي بعده هو مفعول (ترى)، وَهَذَا نَحْوٌ مِمّا يُتَوَهّم في قوله سبحانه: ﴿**فَانطَلَقَا حتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا**﴾ [الكهف: من الآية: ٧١]، فَيُتَوَهّم أنَّ (إذا) هاهُنا بمعنى (إذ)؛ لأنَّه حديث قد مضى، وليس كما يُتَوَهّم، بل هي على بابها، والفعل بعدها مستقبل بالإضافة إلى الانطلاق؛ لأنَّه بعده، والانطلاق قبله، ولولا (حتَّى)، ما جاز أنْ يُقال: إلَّا انطلقا إذ ركبا، ولكن معنى الغاية في (حتَّى) دلَّ على أنَّ الرُّكوب كان بعد الانطلاق وإذا كان بعده، فهو مستقبل بالإضافة إليه، وكذلك مسألتنا، الحُزْن وَسُوء الْحَال الذي هو مفعول لـ(ترى)، وإنْ كان غير مذكور في اللَّفظ، فهو بعد وقت الوقوف، فوقت الوقوف ماضٍ بالإضافة إليه، وإذ لم يكن بدٌّ من حذفٍ، فكذلك نُقدّر حذفًا في قوله تعالى: ﴿**وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُوا بِهِ**﴾ [الأحقاف من الآية:١١] ونحوه؛ لأنَّها وإنْ كانت بمعنى (أنْ)، فلا بُدَّ لها من تَعَلُّقٍ، كأنَّه قال: جُزيتم بهذا من أجل أن ظلمتم، أو مُن أجل أن لم يَهْتدوا به ضَلُّوا)) (٧٤).

في البدء يرى السُّهيليّ أنَّ قوله تعالى: ﴿**وَلَوْ تَرَى إِذْ وُقِفُوا**﴾، حكايةٌ لأحداثٍ تقع في المستقبل، أي في يوم الحساب كما تقدَّم، وهذا هو الزَّمان العام الذي تشير إليه الآية، ثم في هذا الزَّمان العام الذي تشير إليه الآية لحظ السُّهيليّ تراتب الأحداث بحسب الزَّمان، فحدث الوقوف كان أولًا، ثم تلاه حدث الحزن وسوء الحال، وعلى هذا يكون حدث الوقوف ماضيًا، بالإضافة إلى حدث الحزن، فـ(إذ) بقيت على بابها تشير إلى الزَّمان الماضي، بلحاظ زمن يوم الحساب الذي هو في المستقبل. وتحليل السُّهيليّ هذا مبني على سياق الحال الذي تشير إليه الآية، فضلًا عن المسلَّمات البديهية التي تحصَّلها السُّهيليّ من الآية، من أنَّ يوم الحساب يكون مستقبلًا، وكلُّ تلك الأمور من العناصر التَّداوليَّة التي تساعد على كشف المعنى والزَّمان الذي يشير إليه النَّصّ، ومن ثَمَّ الوقوف عند مقاصد النَّصّ.

أمَّا (إذا) فهي ظرف لِما يستقبل من الزَّمان، وقوله تعالى: ﴿**فَانطَلَقَا حتَّى إِذَا رَكِبَا فِي السَّفِينَةِ خَرَقَهَا**﴾، فالآية تحكي قصة نبي الله موسى مع العبد الصالح وهي حكاية ماضية، الزَّمان العام فيها ماضٍ، أمَّا من حيث ترتيب أفعالها فيكون بعضها مستقبلًا بلحاظ بعضها، فالانطلاق كان أولًا، والرُّكوب جاء بعد الانطلاق، فهو مستقبل بلحاظ الانطلاق، فـ (إذا) صرفت الفعل (ركب) للزمان المستقبل بلحاظ فعل الانطلاق الماضي.

وكأنَّ السُّهيليّ في تحليليه هذا ينظر إلى اللُّغَة ويحلل معاني دلالتها في حال استعمالها، فهو يستحضر ترتيب الأزمنة داخل النَّصّ، ويُحدِّد زمن أفعال النَّصّ بحسب ترتيبها، فضلًا عن الإشارة إلى زمنها العام، فهناك وقائع ماضيَّة كالقصص التي ينقلها القرآن، فتترتب فيها الأحداث، فيكون بعضها ماضيًّا بلحاظ بعض، وبعضها مستقبلًا بلحاظ بعض، وهو في تحليله هذا ينحو منحى التَّداوليِّين في تحليلهم للمقولات والنَّصّوص في حال استعمالها واستحضار شخوصها وملابسات القول وسياق الحال الذي جرت فيه المقولات والنَّصّوص.

الإشارة الزَّمانيَّة في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ نُكَلِّم مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا﴾

قال: السُّهيليّ: و((قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ نُكَلِّم مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا**﴾ [مريم من الآية: ٢٩]، اضطربوا في إعْرَابِهَا وَتَقْدِيرُهَا لَمَّا كانت (مَنْ) بمعنى الذي، وجاء بـ(كان) على لفظ الماضي، وفَهِمَهَا الزّجَّاج، فأشار إلى أنَّ (مَنْ) فيها طرف من معنى الشَّرط؛ ولذلك جاءت (كان) بلفظ المضي بعده، فصار معنى الكلام: مَنْ يَكُنْ صَبِيًّا، فَكَيْفَ يُكَلَّمُ؟! لَمَّا أشارتْ إلى الصَّبِيّ أَنْ كَلِّمُوهُ ولَو

قَالُوا: كَيْفَ نُكَلِّم من هو في المهد الآن لكان الإنكار والتَّعجب مخصوصًا به، فلما قالوا: كيف نُكَلِّم من كان، صار الكلام أبلغ في الاحتجاج للعموم الدَّاخل فيه. إلى هذا الغرض أشار أبو إسحاق))[٧٥]، فيرى السُّهيليّ أنَّ (كان) في قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ نُكَلِّم مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا**﴾ ، تدلُّ على الزَّمان المستقبل لِما في (مَنْ) من معنى الشرط ، إذ الشرط يحوِّل دلالة الفعل الماضي إلى المستقبل.

وقال النَّحويُّون في (كان) أقولًا متعددة: فقال الزَّجَّاج(ت٣١١هـ): إنَّ أبا عبيدة(ت٢٠٩هـ) يراها لغوًا، والمعنى: كيف نُكَلِّم من في المهد صبيًا؛ لأنَّ كلَّ رجلٍ قد كان في المهْدِ صَبِيًّا، وقال قومٌ إنَّها بمعنى وقع وحدث، والمعنى: كيف نُكَلِّم صَبِيًّا قد خُلِقَ في المهْدِ، والزَّمان في القولين يشير إلى الحال، والقول الثالث: أنْ تكون بمعنى الشَّرط وهو القول الذي نقله السُّهيليّ وارتضاه، ورجَّحه الزَّجَّاج على القولين الأولين[٧٦]، وكذلك ذكر السَّمِين الحلبي فيها أقولًا: منها أنْ تكون بمعنى (صار) والمعنى: كيف نُكَلِّم مَنْ صار في المهد صَبِيًّا، أو أنْ تكون ناقصة على بابها تشير إلى الزَّمان الماضي غير المنقطع الصالح للقريب[٧٧]. وقال الطباطبائي: ((ويمكن أن يقال: إنَّ (كان) منعزلة عن الدَّلالة على الزَّمان لِمَا في الكلام من معنى الشرط والجزاء، فإنَّه في معنى: مَن كان صبيًّا لا يمكن تكليمه، أو إنْ كان جِيء بها للدلالة على ثبوت الوصف لموصوفه ثبوتًا يقضي مضيِّه عليه وتحققه فيه ولزومه له))[٧٨].

وكلُّ هذه التأويلات التي ذكرها النَّحويُّون والسُّهليّ كانت للخروج من معنى المضي الذي تدلُّ عليه (كان)؛ لأنَّ مريم (عليها السلام) لمَّا أشارت إلى عيسى (عليه السَّلام) في حال تكلُّمها كان موجودًا في المهد حاضرًا، فردَّ عليها قومها وهو في المهد حاضرًا أيضًا، والواقعة كلها تشير إلى زمن الحاضر، أي زمن التَّكلُّم بين مريم وقومها.

أقول لا إشكال في المعنى إنْ كانت (كان) تدل على الزَّمان الماضي؛ لأنَّهم حينما قالوا: ﴿**كَيْفَ نُكَلِّم مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا**﴾ أرادوا أنْ يشيروا إلى العموم، أي إنَّ مَنْ كان صبيًّا لا يمكن أنْ يُكَلَّم، ويدخل عيسى في هذا العموم، وهذا المعنى، الإشارة إليه بالماضي أولى من المضارع، وهذا ما أشار إليه السُّهيليّ أيضًا بقوله: فلما قالوا: كيف نُكَلِّم مَنْ كان، صار الكلام أبلغ في الاحتجاج للعموم الداخل فيه، لكنَّه قاله على تقدير معنى الشرط في (مَنْ) على الرغم من أنَّ لفظ الصَّبي يرد في اللُّغة وله معنيان: الأوَّل: الطفل منذ الولادة إلى أن يُفطم، وهذا المعنى ما ورد في قوله تعالى: ﴿**كَيْفَ نُكَلِّم مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا**﴾، أي إنَّه كان رضيعًا بدلالة لفظ (المهد)، والمعنى الثَّاني: بمعنى الغلام وهذا المعنى ورد في قوله تعالى: ﴿**يَا يَحْيَى خُذِ الْكِتَابَ بِقُوَّةٍ وَآتَيْنَاهُ الْحُكْمَ صَبِيًّا**﴾ **[**مريم: ١٢] [٧٩].

وذكر ابن عاشور في تفسير هذه الآية كلامًا لطيفًا، فقال: ((وَالِاسْتفهام: إِنْكَارٌ أَنْكَرُوا أَنْ يُكَلِّمُوا مَنْ لَيْس مِنْ شَأنه أَنْ يَتَكَلَّم، وَأَنْكَرُوا أَنْ تُحِيلَهُم عَلَى مُكَالَمَتِهِ، أَيْ كَيْفَ نَتَرَقَّبُ مِنه الْجَوَاب أَوْ كَيْف نُلْقِي عَلَيْهِ السُّؤال، لِأَنَّ الْحَالَتَين تَقْتَضِيَان التَّكَلُّم، وَزِيَادَة فِعْلِ الْكَوْنِ فِي ﴿**مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا**﴾ لِلدَّلَالَة عَلَى تَمَكُّن الْمَظْرُوفِيَّة فِي الْمَهْدِ مِنْ هَذَا الَّذِي أُحِيلُوا عَلَى مُكَالَمَتِه، وَذَلِكَ مُبَالَغَةٌ مِنْهُمْ فِي الْإِنْكَارِ، وَتَعَجُّبٌ مِنِ اسْتِخْفَافِهَا بِهِمْ، فَفِعْلُ (كَانَ) زَائِدٌ لِلتَّوْكِيدِ، وَلِذَلِكَ جَاءَ بِصِيغَةِ الْمُضِيِّ لِأَنَّ (كَانَ) الزَّائِدَةُ تَكُونُ بِصِيغَةِ الْمَاضِي غَالِبًا)) [٨٠].

الهوامش

١- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٩.
٢- ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: ٨٣.
٣- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ١٩.
٤- ينظر: الملفوظية: ٣٧.
٥- ينظر: المقاربة التداولية: ٤٧.
٦- ينظر: نسيج النص: ٧٥.
٧- ينظر: المشيرات المقامية: ٣٥٦-٣٥٧.
٨- ينظر: استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداولية: ٨٣.
٩- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢٠.

١٠- الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية: ١٦.
١١- نتائج الفكر في النحو: ١١٣.
١٢- ينظر: الزمن واللغة: ١٠- ١٣.
١٣- ينظر: آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: ٢١.
١٤- نتائج الفكر في النحو: ٣٩٨، وينظر: ١١٣.
١٥- نتائج الفكر في النحو: ٤٢٦.
١٦- وسيجيء كلامه عن علاقة الزمن الفلكي بالزمن النحوي في كلامه على دلالة الفعل على الزمن
١٧- نتائج الفكر في النحو: ١١٥ - ١١٦.
١٨- ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٣١.
١٩- الرَّوض الأُنُف: ٤/ ٢٥٥ - ٢٥٧
٢٠- ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن: ٩٧/٥.
٢١- ينظر: جامع البيان في تأويل القرآن: ٤٧٤/١٤، و مجمع البيان في تفسير القرآن: ٩٧/٥.
٢٢- ينظر: تتمة أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن: ٨/ ٥٥١.
٢٣- الرَّوض الأُنُف: ٤/ ٢٥٥
٢٤- قال ابن هشام: (سحر)، إذا أُريد به سحر يومٍ بعينه واستُعمِل (سَحَرَ) ضرفًا مجردًا من (أل) فإنَّه معرفة معدولة من (السَّحر) ، ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ١٢٩.
٢٥- قال سيبويه: ((قول الخليل، وأمَّا (سحر) إذا كان ظرفا فإنَّ ترك الصرف فيه قد بينته لك فيما مضى، وإذا قلت: مذ السَّحر أو عند السَّحر الأعلى، لم يكن إلَّا بالألف واللام، فهذه حاله، لا يكون معرفةً إلَّا بهما، ويكون نكرةً إلَّا في الموضع الذي عُدِلَ فيه)). الكتاب: ٣/ ٢٩٤، وقول سيبويه عُدل فيه، هو أنْ تريد (سَحَرَ يومِكَ) فتعدله عن الألف واللام ولا تصرفه. ينظر: التعليقة على كتاب سيبويه: ٣/ ١٠٧. وهذا ما أشار إليه السهيلي.
٢٦- ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٣٧٥.
٢٧- ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٢١٥.
٢٨- ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٩٧، و٣٨٧.
٢٩- ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٣٧٧.
٣٠- نتائج الفكر في النحو: ٣٧٨.
٣١- نتائج الفكر في النحو: ٣٨٢.
٣٢- نتائج الفكر في النحو: ٣٨٢ - ٣٨٣.
٣٣- نتائج الفكر في النحو: ٣٨٣.
٣٤-ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٣٨٤.
٣٥- نتائج الفكر في النحو: ٣٨٤.
٣٦- نتائج الفكر في النحو: ٣٨٦.
٣٧- الكتاب: ١/ ١٢.
٣٨- ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢٠٤، والمقرب: ١/ ٤٥.
٣٩- ينظر: المشيرات المقامية في اللغة: ٣٧٧.
٤٠- ينظر: المشيرات المقامية في اللغة: ٤٢٨.
٤١- ينظر: المشيرات المقامية في اللغة: ٣٨٠.
٤٢- اللغة مبناها ومعناها: ٢٤٢.
٤٣- ينظر: الفعل زمانه وأبنيته: ٢٤.
٤٤- شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٩١.
٤٥- ينظر: المشيرات المقامية في اللغة: ٣٨٩.
٤٦- المشيرات المقامية في اللغة: ٤٢٩.
٤٧- ينظر: المشيرات المقامية في اللغة: ٤٢٤.
٤٨- ينظر: المشيرات المقامية في اللغة: ٤٢٢.
٤٩- نتائج الفكر في النحو: ٦٦، وينظر: الكتاب: ١٢/١.
٥٠- ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٦٤.
٥١- نتائج الفكر في النحو: ٣٨٨ - ٣٨٩.
٥٢- ينظر: البحث النحوي عند الأصوليين: ٣٠٧.
٥٣- ينظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: ٣٠٤.
٥٤- ينظر: رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: ٢١، والإيضاح: ٧٢.
٥٥- نتائج الفكر في النحو: ٤٢١ - ٤٢٢.
٥٦- ينظر: نتائج الفكر في النحو: ٦٦.

٥٧- نتائج الفكر في النحو: ٣٨٩.
٥٨- نتائج الفكر في النحو: ٤٢٦.
٥٩- نتائج الفكر في النحو: ١٢٠.
٦٠- ينظر: أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: ٢١٨.
٦١- الرَّوض الأُنُف: ٣/ ٢٥٨ – ٢٥٩.
٦٢- جاء في الحديث الشريف: ((عَنْ صَفْوَانَ قَالَ: قُلْتُ لِأَبِي الْحَسَنِ: أَخْبِرْنِي عَنِ الْإِرَادَةِ مِنَ اللهِ أَوْ مِنَ الْخَلْقِ؟ فَقَالَ: الْإِرَادَةُ مِنَ الْخَلْقِ الضَّمِيرُ وَمَا يَبْدُو لَهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْفِعْلِ، وَأَمَّا مِنَ اللهِ فَإِرَادَتُهُ إِحْدَاثُهُ لَا غَيْرَ، لِأَنَّهُ لَا يُرَوِّي وَلَا يَهُمُّ وَلَا يَتَفَكَّرُ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ مَنْفِيَّةٌ عَنْهُ وَهِيَ صِفَاتُ الْخَلْقِ، فَإِرَادَةُ اللهِ الْفِعْلُ لَا غَيْرُ ذَلِكَ، يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ بِلَا لَفْظٍ وَلَا نُطْقٍ بِلِسَانٍ وَلَا هِمَّةٍ وَلَا تَفَكُّرٍ وَلَا كَيْفَ لِذَلِكَ، كَمَا أَنَّهُ لَا كَيْفَ لَهُ))، مجمع البحرين: ٣/٣٧.
٦٣- ينظر: الدر المصون: ٣/٢١٩ ، البحر المحيط: ٢/ ٥٠٢ ، وروح المعاني: ٢/١٧٩.
٦٤- الرَّوض الأُنُف: ٥/ ٢٨- ٢٩.
٦٥- ينظر: الدر المصون: ٣/٢٢١.
٦٦- ينظر: روح المعاني: ٢/١٨٩.
٦٧- نتائج الفكر في النحو: ٦٩.
٦٨- كلامه على الفعل المتقدم
٦٩- نتائج الفكر في النحو: ١٤٣.
٧٠- نتائج الفكر في النحو: ١٤٨.
٧١- نتائج الفكر في النحو: ١٢٠– ١٢١.
٧٢- ينظر: ديوان أبي النجم العجلي: ٤٦٣، والرَّوض الأُنُف (السيرة): ٤/ ١٥٣.
٧٣- الرَّوض الأُنُف: ٤/ ١٦٥، والسهيلي نسب البيت الذي استشهد به ابن هشام لرؤبة، وهو لأبي النجم، وبيت أبي النجم استشهد به ابن هشام في السيرة على معنى (إذ) في بيت أبي أَحْمَدَ بْنُ جَحْشٍ:
(نَمُتّ بِأَرْحَامٍ إِلَيْهِمْ قَرِيبَةٍ وَلَا قُرْبَ بِالْأَرْحَامِ إِذْ لَا نُقَرّبُ). ينظر: الرَّوض الأُنُف (السيرة): ٤/ ١٥٣.
٧٤- الرَّوض الأُنُف: ٤/ ١٦٦- ١٦٧.
٧٥- الرَّوض الأُنُف: ٣/ ٣٢٦، وينظر: نتائج الفكر في النحو: ١٨٥، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٢٨.
٧٦- ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٣٢٨، وقول أبي عبيدة الذي نقله لا يتفق مع ما جاء في مجاز القرآن، فقد قال أبي عبيدة: قوله تعالى (((كَيْفَ نُكَلِّم مَن كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا) ولـ(كان) مواضع، فمنها لما مضى، ومنها لما حَدُث ساعته وهو: كيف نكلم من حَدُث في المهد صبيًّا، ومنها لما يجيء بعد في موضع (يكون) والعرب تفعل ذلك... [و] (كان) أيضًا زائدة ولا تعمل في الاسم))، مجاز القرآن: ٢/ ٧.
٧٧- ينظر: الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: ٧/ ٥٩٤.
٧٨- الميزان في تفسير القرآن: ١٤/ ٤٦.
٧٩- ينظر: لسان العرب: ١٤/٤٥٠، ونوع من الغريب في عصرنا: ٤٦.
٨٠- التحرير والتنوير: ١٦/ ٩٧.

المصادر

- القرآن الكريم.
- آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر: لمحمود أحمد نحلة، دار المعرفة الجامعية، مصر، ٢٠٠٢ م.
- أبو القاسم السهيلي ومذهبه النحوي: لمحمد إبراهيم البنَّا، دار البيان العربي، جدة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥م .
- استراتيجيات الخطاب مقاربة لغوية تداوليّة: لعبد الهادي بن ظافر الشهري، دار الكتاب الجديد المتحدة، الطبعة الأولى، بيروت – لبنان، ٢٠٠٤م.
- أمالي السهيلي: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيليّ(ت٥٨١هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البنَّا، مطبعة السعادة، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٧٠م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: لأبي محمد جمال الدين بن هشام (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – لبنان.
- الإيضاح: لأبي علي الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.

- البحث النحوي عند الأصوليين: لمصطفى جمال الدين، دار الرشيد للنشر، بغداد، ١٩٨٠م.
- البحر المحيط في التفسير: لأبي حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (ت٧٤٥هـ) تحقيق صدقي محمد جميل، والشيخ زهير جعيد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٠م.
- تتمة أضواء البيان في تفسير القرآن بالقرآن: لعطية محمد سالم، طُبِعَ على نفقة محمد بن عوض بن لادن، الطبعة الثانية، ١٩٨٠م.
- التحرير والتنوير: لمحمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤م.
- التعليقة على كتاب سيبويه: لأبي علي الحسن بن أحمد الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق عوض حمد القَوزي، مطبعة الأمانة، مصر – القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٩٠– ١٩٩٦م.
- جامع البيان عن تأويل آي القرآن: لأبي جعفر الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق محمود محمد شاكر، وأحمد محمد شاكر، نشر مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون: لأحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسّمين الحلبي، (ت٧٥٦هـ) تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ديوان أبي النجم العجلي الفضل بن قدامة، (ت١٢٠هـ)، جمع وشرح وتحقيق محمد أديب عبد الواحد جمران، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ٢٠٠٦م.
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح: لأبي الحسن بن طراوة (ت٥٢٨هـ)، تحقيق حاتم صالح الضامن، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٩٦م.
- روح المعاني في تفسير القرآن والسبع المثاني: لشهاب الدين السيد محمود البغدادي الآلوسي، (ت١٢٧٠هـ)، تحقيق علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٤م.
- الرَّوض الأُنُف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيليّ(ت٥٨١هـ)، تحقيق عبد الرحمن الوكيل، نشر مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٦٧م.
- الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية: لامحمد الملاخ، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- الزمن واللغة: لمالك يوسف المطلبي، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ١٩٨٦م.
- شرح الرضي على الكافيّة: لرضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذيّ (ت٦٨٦هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية، ١٩٩٦م.
- شرح المفصَّل: لأبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش، (ت٦٤٣هـ) تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- الفعل زمانه وأبنيته: لإبراهيم السامرائي، مؤسسة الرسالة، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٩٨٣م.
- الكتاب: لأبي بِشر عمرو بن عثمان الملقب بسيبويه، (ت١٨٠هـ) تحقيق عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٩٨٨م.
- لسان العرب: لأبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن علي بن منظور، (ت٧١١هـ) دار صادر، بيروت – لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- اللغة العربية مبناها ومعناها: لتمَّام حسَّان، عالم الكتب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ٢٠٠٦م.
- مجاز القرآن: لأبي عبيدة معمر بن المثنّى التَّيميّ، (ت٢١٠هـ)، تحقيق محمّد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجي، مصر، ١٣٨١هـ.

- مجمع البحرين: لفخر الدين الطريحي (ت١٠٨٥هـ)، تحقيق أحمد الحسيني، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧م.
- مجمع البيان في تفسير القرآن: لأبي علي الفضل بن الحسن الطَّبْرْسي، (ت٥٤٨هـ)، دار العلوم للتحقيق والطباعة، بيروت– لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦م.
- المشيرات المقامية في اللغة العربية: لنرجس باديس، مركز النشر الجامعي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م.
- معاني القرآن وإعرابه: لأبي إسحاق إبراهيم بن السري الزجاج، (ت٣١١هـ) تحقيق عبد الجليل عَبْدُه شلبي، عالم الكتب، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٨٨م.
- المقاربة التداولية: لفرانسواز أرمينكو، ترجمة سعيد علوش، مركز الإنماء القومي، الرباط، الطبعة الأولى، ١٩٨٦م.
- المُقَرَّب: لابن عصفور علي بن مأمون(ت٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٩٧٢م.
- الملفوظية: لجان سيرفوني، ترجمة قاسم المقداد، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق، ١٩٩٨م.
- الميزان في تفسير القران: لمحمد حسين الطباطبائي، صححه حسن الأعلمي، مؤسسة الأعلمي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٧م.
- نتائج الفِكْر في النحو: لأبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهيليّ(ت٥٨١هـ)، تحقيق محمد إبراهيم البنَّا، منشورات جامعة قاريونس، ليبيا، ١٩٧٨م.
- نسيج النص بحث في ما يكون به الملفوظ نصًّا: للأزهر الزنّاد، المركز الثقافي العربي، بيروت – لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- نوع من الغريب في عصرنا: لميثم محمد علي، دار المصادر للتحضير الطباعي، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠١٦م.